تمكين
Tamkeen

قطاع النقل والخدمات اللوجستية

تقرير مهارات القطاع 2024

مهارات البحرين
Skills Bahrain

جـدول المحتويات

الملخص 4

المقدمة والهدف 5

الهدف 5

الفئات المستهدفة 5

المنهجية 6

نظرة عامة على القطاع 7

القطاعات الفرعيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين 8

تطوير البنى التحتيّة واستثماراتها في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة 9

جهات العمل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين 10

قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين بالأرقام 12

الاتجاهات التي تشكّل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين 13

الفرص المهنية 16

الفرص المهنيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في مملكة البحرين 16

تسليط الضوء على أبرز المهن: منسقو المستودع 24

تسليط الضوء على أبرز المهن: مهنيو الصحة والسلامة والبيئة 25

تسليط الضوء على أبرز المهن: مهندسو صيانة الطائرات 26

إعداد كوادر وطنية جاهزة لمواكبة المستقبل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة 27

إطار المهارات الأساسية 29

المهارات الأساسية لكوادر عاملة متطورة 30

المهارات الفنية المهمة لكوادر عاملة تتسم بالمرونة 31

البرامج والمبادرات التدريبية 32

البرامج الأكاديمية في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة 32

برامج الدبلوم والتدريب المهني 33

صندوق العمل (تمكين): برامج دعم التوظيف 34

صندوق العمل (تمكين): برامج دعم التطور الوظيفي 35

الاستنتاجات الرئيسية 36

شكر وتقدير 38

مسرد المصطلحات 39

إخلاء مسؤولية بخصوص المحتوى

تم اعداد هذا التقرير في الربع الأول من 2024 من قبل مهارات البحرين، مبادرة تحت مظلة صندوق العمل (تمكين)، والغرض منه هو تقديم معلومات عامة فقط. وقد تم إعداد المعلومات الواردة فيه باستخدام مصادر تعتقد "مهارات البحرين" أنها موثوقة ودقيقة. ولا تقدم "مهارات البحرين" أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء صريحة أو ضمنيّة بشأن دقة أي معلومات أو بيانات واردة في هذا التقرير أو استيفائها أو صلاحيتها أو موثوقيتها أو توافرها أو اكتمالها. محتويات هذا التقرير ستظل دائمًا ملكًا لـ"مهارات البحرين".

تمكين ومسؤولوها وأعضاء مجلس إدارتها وموظفوها ووكلاؤها وأي مساهمين آخرين في هذا التقرير، غير مسؤولين عن أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال في محتويات هذا التقرير ولا عن أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصروفات سواء مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة أو خاصة يتم تكبدها جرّاء، أو ناجمة بسبب، استخدام أي شخص للمحتويات أو اعتماده عليها، سواء كان ذلك بسبب أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال أو تحريف في المحتويات أو غير ذلك.

الملخص

تشكّل صناعة النقل والخدمات اللوجستيّة الجسر الذي يربط العالم بأسره، كما تؤدي دورًا جوهريًا في حياتنا اليوميّة. وكما شهدنا بالفعل على مدار السنوات الماضية، فإن أي اضطرابات يواجهها هذا القطاع تؤثر في الأغلب على الاقتصاد بأكمله، كما تتردد أصداؤها على صعيد جميع القطاعات الأخرى. ومن هنا، أصبح هذا القطاع محل تركيز العديد من الجهات حول العالم، كما يمثل أحد المجالات المهمة التي تستهدفها مبادرات الابتكار والتحديث باستمرار. وعليه، أدرجت مملكة البحرين قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة ضمن أهم مقومات الاقتصاد الوطني، كما جاء ضمن أولويات خطة التعافي الاقتصادي. ومن المتوقع أن يواصل القطاع مسار نموه المطّرد، مع الاستمرار في تبنّي أحد التقنيات العالميّة لإحداث تحوّل نوعي في عمليات النقل واللوجستيات.

يوفر قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في يومنا الحالي مسارات مهنيّة واعدة، إذ يصل حجم الكوادر العاملة به إلى 38 ألف فرد على مستوى شتّى مجالات النقل (الجوي والبري والبحري) والخدمات اللوجستيّة ذات الصلة. وقد سجّلت الوظائف معدل نمو سنوي قياسي بلغ 7% منذ العام 2018، ومن المتوقع أن يواصل هذا الاتجاه مسار نموه الإيجابي، لا سيّما في ظل التزام مملكة البحرين بالاستثمار في مشاريع البنى التحتيّة المستقبليّة. وينطوي مسار النمو المطّرد هذا على فيض من الفرص المثمرة للباحثين عن عمل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة.

وقد شدّد ممثلو القطاع على أهمية توظيف الكوادر البحرينيّة كإحدى أولوياتهم، وهو ما يتفق مع استراتيجية القطاع، خاصةً في الأدوار التشغيليّة مثل السائقين والمرحلين ومديري المستودعات. وفي مجال الطيران، يُتوقع نمو الطلب على الطيّارين ومهندسي صيانة الطائرات، لا سيّما عقب الانتعاش الأقوى من المتوقع لحركة السفر في فترة ما بعد الجائحة. كذلك أشار ممثلو القطاع إلى وجود نقص في متخصصي سلاسل الإمداد ومسؤولي الصحة والسلامة والبيئة، وهو الرأي نفسه الذي تكرر على مستوى قطاعات أخرى.

سعيًا لشغل الوظائف الشاغرة بفاعلية، لا بد أن ينصب التركيز على توفير المهارات الضروريّة اللازمة لهذه الأدوار الوظيفيّة، والتي ستساهم بدورها في تحسين قدرات الكوادر العاملة حاليًا بالقطاع. ونظرًا لطبيعة القطاع التي يصعب التنبؤ بها والمتغيّرات العديدة التي تؤثر عليه، تفضل جهات العمل المرشحين الذين يتمتعون بقدرة كبيرة على التكيّف ومواكبة التغيير وتحويل الاتجاه فورًا متى استلزم الأمر. وفي ظل هذا القطاع الذي يتطلب ساعات عمل طويلة ويفرض ضغطًا هائلًا لإنجاز الأعمال بإتقان، تبحث المؤسسات عن الموظفين (وخاصةً المديرين) القادرين على التعاطف مع أعضاء الفريق لخلق شعور بالإخاء والتناغم داخل المؤسسة.

وفي حين يركز القطاع على المهارات الأساسيّة في المقام الأول عند تحديد المرشحين المناسبين، إلا أن المهارات الفنيّة مطلوبة أيضًا في أدوار وظيفيّة معينة. على سبيل المثال، فإن الاشتراطات الرقابيّة لإزالة الكربون تفرض على المؤسسات ضرورة الاحتفاظ بفريق داخلي متخصص في مجالات الصحة والسلامة والبيئة، وهو التخصص الذي تفتقر إليه سوق العمل في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، فقد أسفرت التطوّرات التقنيّة عن الحاجة إلى المهارات الرقميّة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي وتحليل البيانات الضخمة لمواءمة القطاع في مملكة البحرين مع المعايير العالميّة. ولا يمكننا التشديد كفاية على الأهمية القصوى والحاجة الملحّة لسد فجوات المهارات هذه بدعم من القطاع الأكاديمي ومزودي خدمات التدريب. إذ سيساهم ذلك في بناء قاعدة متينة من الكوادر العاملة المؤهلة لمواكبة المستقبل والمزوّدة بالأدوات اللازمة لدفع قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة نحو حقبة جديدة من النمو والازدهار.

المقدمة والهدف

الهدف

يشكّل هذا التقرير موردًا قيّمًا للأفراد والمؤسسات والمهنيين الذين يعتزمون دخول قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة أو يعملون فيه حاليًا. ويكمن الهدف الأساسي منه في تقديم فهم واضح لمشهد منظومة المهارات الحالية والمستقبليّة داخل القطاع، بما يعكس وجهات نظر ممثلي القطاع ورؤيتهم جنبًا إلى جنبٍ مع بحوث ثانوية شاملة. ويحدد التقرير الاتجاهات الناشئة، ويسلط الضوء على الطبيعة المتطورة للوظائف والفرص المهنيّة في هذا القطاع، ويبيّن المهارات الأساسيّة اللازمة لتعزيز المواءمة بين الكوادر العاملة واحتياجات القطاع. وإلى جانب ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن مختلف المسارات التعليميّة وبرامج التدريب المتاحة لمزاولة المهن في القطاع أو إحراز تقدّم فيه.

الفئات المستهدفة

أصحاب العمل

توفير رؤى حول اتجاهات القطاع، ومنظومة المهارات الحالية والناشئة، والدورات التدريبيّة ذات الصلة لتوفير التوجيه اللازم لتخطيط القوى العاملة.

الأفراد

توفير رؤى حول اتجاهات القطاع والوظائف والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى الدورات التدريبيّة والبرامج ذات الصلة، بما يساعد في تعزيز التخطيط المهني المدروس والمستنير.

القطاع الأكاديمي ومزودي خدمات التدريب

توفير رؤى لدعم تطوير المناهج والبرامج التدريبيّة بما يتماشى مع احتياجات القطاع.

المنهجية

منهجية البحث

اتبعت مهارات البحرين أسلوب منهجي معزز بأنشطة وأساليب بحث مختلفة، حيث طبقت أنشطة تعتمد على المقاييس الدولية لتطبيق أفضل الممارسات في إعدادها لهذا التقرير، كما استعانت بالدلائل الاسترشادية من منظمة العمل الدولية والتي ساهمت في إعداد منهجية المشاركة الموضحة في القسم التالي.

وساهمت إجراءات البحث والدارسة على فهم أفضل لوضع قطاع النقل و الخدمات اللوجستية بمملكة البحرين، وضمان توافق النتائج مع أولويات الإستراتيجية الوطنية، وتم استنباط البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل من مصادر حكومية رسمية.

إن مشاركة ممثلي القطاع (انظر: منهجية المشاركة)، ساهمت في إعطاء رؤية أعمق حول ممارسات القطاع واحتياجاته التي وردت في هذا التقرير. ودمجت نتائج هذه المشاركات ضمن تقرير مهارات القطاع، الذي يعد مصدرًا قيّمًا للأفراد وأصحاب العمل والمؤسسات الأكاديمية ومقدمي خدمات التدريب.

منهجية المشاركة

سعيًا لجمع الرؤى والأفكار المهمة، تم تشكيل فريق عمل القطاع والذي ضم في عضويته ذوي الخبرات من النطاق المحلي والإقليمي والدولي حيث شمل ممثلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وممثلين عن مؤسسات التعليم الأكاديمي ومراكز التدريب المهني، وهذا التشكيل جاء لضمان رؤية شاملة لاحتياجات القطاع والحصول على الآراء والأفكار من تلك النخبة المشاركة لتكون بمثابة منصة لتبادل المعرفة، المتعلقة بتوجهات القطاع والفرص والتحديات إضافة الى تحديد فجوات المهارات لدى الكوادر العاملة.

عقد فريق عمل القطاع، على مدار 10 أسابيع، من سبتمبر إلى نوفمبر 2023، سلسلة من ورش العمل بمشاركة فعّالة من أكثر من 20 ممثلًا يغطون القطاعات والأنشطة الفرعيّة التسعة، بما في ذلك النقل الجوي، والنقل البحري، والنقل البري، وعمليات الموانئ، وخدمات البريد وغيرها من الخدمات اللوجستيّة الأخرى. وكان لهذه الجلسات التعاونيّة دور حاسم في التحقق من متطلبات العمل والمسارات المهنيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة استنادًا إلى الرؤى التي قدمها أعضاء فريق العمل.

كذلك كان لإسهامات فريق عمل القطاع دور محوري في إعداد إطار المهارات الأساسية المُصمم خصيصًا لقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين. وقد تم دمج الرؤى والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عبر إسهامات فريق العمل بشكل كامل في هذا التقرير، والتي توفر توجيهات مفصّلة وتوصيات استراتيجيّة لتنمية القطاع.

نظرة عامة على القطاع

يمثل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة أحد القطاعات الرئيسيّة ذات الأولوية في مملكة البحرين، كما يتمتع بأهمية استراتيجيّة باعتباره من أبرز القطاعات المساهمة في تعزيز المشهد الاقتصادي في البلاد. إذ يعد سابع أكبر قطاع اقتصادي غير نفطي مساهمًا بنسبة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2022، وذلك بناتج إجمالي بلغ 976.78 مليون دينار بحريني كما تم اصداره من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة (iGA). كذلك يعتبر القطاع أحد أهم محركات مساعي التنوع الاقتصادي في المملكة، وجهة عمل كبرى لقاعدة متنوعة من الكوادر العاملة يصل حجمها إلى 38,034 موظفًا، أي ما يمثل 6.7% من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص كما في نهاية العام 2022 حسب بيانات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (SIO) التي تم نشرها من قبل هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA).

تمثل وزارة المواصلات والاتصالات الجهة الرئيسيّة المعنية بالإشراف التنظيمي والرقابة على قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة. حيث تتولى الوزارة مسؤولية وضع السياسات وتنفيذها وتنظيم شؤون الطيران المدني وشؤون الموانئ والملاحة البحريّة وشؤون النقل البري والبريد البحريني. علاوة على ذلك، تتولى شؤون الجمارك التابعة لوزارة الداخليّة مهمة تيسير وضمان حركة تجارة وسفر آمنة وقانونيّة ومشروعة عند المنافذ الجويّة والبحريّة والبريّة في المملكة، كما تشرف على الخدمات ذات الصلة بالجمارك عند هذه النقاط الحدوديّة، بما في ذلك التفتيش والفحص والأمن والتخليص الجمركي، إلى جانب إدارة المناطق والمستودعات الجمركيّة المخصصة.

من جهة أخرى، يتولى المجلس الأعلى للبيئة مسؤولية إصدار التراخيص البيئيّة لضمان الالتزام بمعايير حماية البيئة وتطبيق مبادرات الاستدامة في مملكة البحرين. أما المهندسون، بما في ذلك مهندسو الطائرات والمهندسون البحريون، فيجب عليهم الحصول على ترخيص من مجلس تنظيم مزاولة المهن الهندسيّة (CRPEP) لممارسة نشاطهم المهني في مملكة البحرين.

القطاعات الفرعيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين

يتألف قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة حاليًا من قطاعات فرعيّة مختلفة، بما في ذلك أنماط النقل الثلاثة (الجو والبحر والبر)، وعمليات الموانئ، ومجموعة الخدمات اللوجستيّة، بما في ذلك المستودعات والتخزين وخدمات البريد وخدمات الشحن ووكالات الشحن وغير ذلك من الأنشطة اللوجستيّة.

الشكل 1: القطاعات الفرعيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

النقل البري

النقل الداخلي والدولي باستخدام المركبات والتي تتكون بشكل اساسي من العمليات التشغيلية للحفالات وسيارات الأجرة ونقل البضائع ومركبات التأجير

النقل البحري

نقل الشحنات والمسافرين التجاريين وغير التجاريين باستخدام القطع البحريّة مثل القوارب والسفن والناقلات الصهريجيّة

النقل الجوي

نقل الشحنات والمسافرين التجاريين وغير التجاريين

خدمات البريد

توصيل الطرود والوثائق وغيرها من الأغراض الصغيرة، بما في ذلك خدمات البريد العادي والسريع

المستودعات والتخزين

تشمل أنشطة مثل التخزين والخدمات ذات القيمة المضافة (التعبئة والتوسيم وإدارة المخزون)

عمليات الموانئ

تشمل إدارة الموانئ الجويّة والبحريّة وعملياتها والخدمات المُقدّمة للطائرات والقطع البحريّة

الخدمات اللوجستيّة الأخرى

تشمل مجموعة واسعة من الخدمات مثل القَطر والإرشاد البحري وتزويد السفن بالوقود وإدارة الرصفة الخاصة والأحواض الجافة وعملياتها

وكلاء الشحن

المسؤولون عن تنسيق حركة البضائع عبر الشحن البحري من خلال التعاون مع الأطراف ذات العلاقة

خدمات الشحن

تشمل أنشطة مثل الشحن والتخليص ومناولة الشحنات

تطوير البنى التحتيّة واستثماراتها في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

تتميّز مملكة البحرين بموقعها الاستراتيجي في قلب الخليج العربي، مما يجعلها الوجهة المثلى لمؤسسات النقل والخدمات اللوجستيّة الراغبة في دخول السوق الخليجيّة، وعلى الأخص المملكة العربيّة السعوديّة. وقد استثمرت مملكة البحرين في عدد من مشاريع البنية التحتيّة الكبرى في قطاعات النقل الجوي و البحري والبري بغية الحفاظ على ميزتها التنافسيّة وتوسيع جسور التواصل التي تربطها بالمنطقة وخارجها.

وفي هذا الصدد، فإن برنامج تحديث المطار البالغة تكلفته 1.1 مليار دولار أمريكي والذي تم الانتهاء منه مؤخرًا قد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة هائلة في مطار البحرين الدولي، ليس ذلك فحسب، بل ارتقى بخدماته ومرافقه إلى آفاق جديدة من الكفاءة والتطور. فبفضل مبنى المسافرين الجديد والترقيات المستمرة للمنشآت والخدمات المُقدّمة في المطار، أصبح مطار البحرين الدولي الجديد أكبر بأربعة أضعاف من المطار القديم ووصلت طاقته الاستيعابيّة إلى 14 مليون مسافر سنويًا. أما المرافق المتطوّرة مثل مجمّع مستودعات وقود الطائرات وحظيرة صيانة الطائرات وتصليحها فسوف تساهم في تحسين الخدمات المقدّمة لشركات الطيران العاملة في مطار البحرين الدولي، ما يضمن تقديم تجربة سفر ذات مستوى عالمي لجميع مرتادي المطار.

ويتم حاليًا تطوير مشروع قرية الشحن الجوي السريع، والتي تأتي في إطار برنامج تحديث المطار، وذلك بهدف تعزيز مكانة مملكة البحرين كبؤرة عالميّة رائدة لمراكز الشحن الجوي. ويمتد هذا المركز اللوجستي على مساحة 25 ألف متر مربع، ويضم 10 مستودعات مخصصة لشركات الشحن السريع. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات مناولة الشحنات في مطار البحرين الدولي لمواكبة الأحجام الأضخم والنمو المتوقع لحركة الشحن الجوي والتجارة الإلكترونيّة بشكل أفضل.

يشكّل ميناء خليفة بن سلمان الثغر البحري التجاري الرئيسي في مملكة البحرين، وهو ليس مجرد مركزًا حيويًا للتجارة فحسب، بل منارة للاستدامة والابتكار. ويضم الميناء أربع رافعات قنطريّة ومرافق للشحنات العامة وسفن الدحرجة ومحطة للمسافرين، حيث يتسع لبعض من أضخم سفن الحاويات. ويساهم موقعه الاستراتيجي في ترسيخ مكانته كمركز توزيع إقليمي بارز، إذ يمكن الوصول إلى المملكة العربيّة السعوديّة في غضون حوالي 30 دقيقة عبر جسر الملك فهد. ويواصل ميناء خليفة بن سلمان التقدّم بخطى حثيثة نحو التحوّل إلى أول ميناء بحري في المنطقة يتم تشغيله بالكامل بالطاقة الشمسيّة، فمن المتوقع أن تساهم هذه المبادرة، التي تبلغ تكلفتها 10 ملايين دولار أمريكي، في خفض انبعاثات الكربون بنسبة 65%، وهو ما يؤكّد على التزام مملكة البحرين بالمسؤولية البيئيّة.

وعلى صعيد النقل البري، تخطط مملكة البحرين لبناء منظومة مترو تشمل خطين بطول 20 كيلومتر تتخللهما 29 محطة وتقاطعان، وتربط أهم المناطق بالمملكة مثل مطار البحرين الدولي والمنامة وضاحية السيف والجفير وتوبلي ومدينة عيسى. ومن المقرر تطوير هذا المشروع بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال نموذج متكامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي السياق ذاته، يهدف مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي إلى طرح وسيلة نقل بديلة، وسيمثل أول شبكة سكك حديديّة في المملكة البحرين. ويعتبر جسر الملك حمد مكونًا مهمًا في هذا المشروع الإقليمي الرائد، وهو جسر جديد موازي لجسر الملك فهد، وسيساهم في تعزيز شبكة خطوط النقل بين مملكة البحرين والمملكة العربيّة السعوديّة.

جهات العمل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين

شهد قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في المملكة البحرين تطوّرًا هائلًا على مدار السنين، وذلك بدايةً من جذور المملكة التاريخيّة كمركز للتجارة البحريّة يربط بين الشرق والغرب، وصولًا إلى منظومة عصريّة متعددة النماذج تشكّلت معالمها مع ظهور خدمات السفر الجوي في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم تعزيز الروابط البريّة بافتتاح جسر الملك فهد في العام 1986. واليوم، يضم القطاع العديد من المؤسسات المحليّة والدوليّة التي تساعد على تيسير حركة نقل المسافرين والبضائع في مملكة البحرين بسلاسة وكفاءة، بما في ذلك شركات النقل الجوي والبحري والبري ومزودو خدمات التخزين والمستودعات والخدمات اللوجستيّة.

النقل الجوي

يؤدي قطاع الطيران دورًا محوريًا في ربط مملكة البحرين بالوجهات الأخرى في شتّى أنحاء العالم. فمع وصول أول رحلة جويّة تجاريّة إلى الأراضي البحرينيّة في العام 1932، أصبحت المملكة أول دولة ذات مطار دولي في منطقة الخليج. وتقوم شركة مطار البحرين بإدارة مطار البحرين الدولي وتشغيله، وهي الجهة المسؤولة عن تطوير البنية التحتيّة للمطار ومرافقه وعروضه التجاريّة. من جهة أخرى، توفر شركة خدمات مطار البحرين خدمات المطارات والمناولة الأرضيّة لشركات الطيران الإقليميّة والدوليّة التي تهبط رحلاتها في مطار البحرين الدولي، بما في ذلك خدمات الشحن وتموين الطائرات وصيانة الطائرات وتصليحها. كذلك يحتضن مطار البحرين الدولي الناقلة الوطنيّة، شركة طيران الخليج، والتي تقوم بتشغيل شبكة واسعة من الرحلات التجاريّة للمسافرين والشحنات لأهم الوجهات حول العالم. وعلاوة على ذلك، ساهم الموقع الاستراتيجي للمطار في استقطاب شركة دي إتش إل(DHL) للطيران، والتي اتخذت من المملكة مقرًا لعملياتها، لتصبح مملكة البحرين بذلك مركزًا إقليميًا رائدًا للشحن الجوي والخدمات اللوجستيّة يخدم مناطق الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

النقل البحري

تتمركز أنشطة النقل البحري والخدمات ذات الصلة حول ميناء خليفة بن سلمان، الثغر البحري التجاري الرئيسي في المملكة. وتتولى شركة إي بي إم تيرمينالز (APMT) مسؤولية تشغيل الميناء، إذ تقدم مجموعة واسعة من الخدمات لحاويات الشحن والشحنات العامة وسفن الدحرجة وسفن الرحلات، إلى جانب مجموعة من خدمات القيمة المضافة. وبفضل بنيته التحتيّة المتطوّرة ومرافقه متعددة الأغراض، يؤدي ميناء خليفة بن سلمان دورًا بالغ الأهمية في تسهيل حركة التجارة الخارجيّة للصادرات والواردات، بما في ذلك أنشطة أكبر أقطاب قطاعي النفط والغاز والصناعات التحويليّة. ويتم تقديم خدمات النقل البحري بواسطة مؤسسات رائدة مثل شركة الجزيرة للملاحة، والتي تمتلك أسطولًا يتألف من أكثر من 150 وحدة تخدم الأعمال البحريّة وقطاع النفط والغاز؛ وشركة سفيتزر، مزوّد خدمات الإرشاد البحري والقُطر، والتي تساعد السفن على الإبحار إلى داخل ميناء خليفة بن سلمان والموانئ الأخرى والخروج منها.

النقل البري

شهد قطاع النقل البري تطوّرات كبيرة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تأسيس شركة البحرين للنقل العام في العام 2015 كمشروع مشترك بين مجموعة موبيكو بي إل سي (المعروفة سابقًا باسم مجموعة ناشيونال إكسبرس) وشركة أحمد منصور العالي. وتقوم شركة البحرين للنقل العام بتشغيل شبكة الحافلات المطوّرة وتوفير الحافلات الحديثة والمعدات ذات الصلة والبنية التحتيّة لمحطة الركاب.

وبخلاف النقل العام، تشكّل شركات النقل البري، بما في ذلك مشغلو سيّارات الأجرة والحافلات والشاحنات، الركيزة الأساسيّة لشبكة النقل المحليّة والإقليميّة في مملكة البحرين، مما يضمن توافر خدمات التنقل اليوميّة للأفراد والشحنات. وتمتلك شركات خدمات النقل المحليّة، على غرار مؤسسة أحمدي للنقليات وشركة إم آر إي للنقليات ومؤسسة العلوي للنقليات، أساطيل من مختلف الفئات لنقل الركاب وخدمة المدارس والوزارات والمؤسسات وغير ذلك من العملاء. في حين تقوم شركات أخرى، مثل بحرين ليمو ونقليات الصادق ونقليات الدانة، بتشغيل خطوط دوليّة لنقل الركاب إلى المملكة العربيّة السعوديّة وغيرها من الوجهات الإقليميّة عبر جسر الملك فهد. من جهة أخرى، تقوم شركات نقل البضائع المرخصة بتشغيل الشاحنات والمقطورات والشاحنات المنخفضة

والرافعات الشوكيّة وغيرها من المركبات الثقيلة، وذلك لتقديم الدعم للعملاء في نقل الشحنات العامة والمتخصصة، بما في ذلك المعدات الثقيلة والمعادن والكيماويات وغيرها من البضائع. ومن ضمن هذه الشركات نقليات ترك الثقيلة وشركة أرمادا اللوجستيّة وشركة البركة لوجستكس وشركة الصبّاغ للنقليات وشركة سامي عبد الله أمين (أمينكو) وغيرها الكثير.

الخدمات اللوجستيّة

تتمتع مملكة البحرين ببنى تحتيّة متطوّرة ذات مستوى عالمي في قطاع النقل، فضلًا عن موقعها الاستراتيجي المتميّز والجسور الجويّة والبحريّة والبريّة التي تسهل ربطها بالأسواق الإقليميّة والعالميّة، وعليه، كان لكل هذه العوامل دور محوري في دفع عجلة نمو القطاع اللوجستي في البلاد. إذ ساهمت في استقطاب العديد من كبرى الشركات العالميّة لتأسيس مقرات محليّة لأنشطة المستودعات والتخزين وغيرها من الخدمات اللوجستيّة التابعة لها من أجل دعم حركة نقل البضائع من المملكة وإليها. على سبيل المثال، توفر مؤسسات لوجستيات الطرف الثالث (3PL) لعملائها مجموعة واسعة من الخدمات، بدايةً من التخزين والتوصيل للميل الأخير والشحن وخدمات وكالات الشحن وحلول إدارة سلسلة التوريد المتكاملة. ومن ضمن الشركات الرائدة في مجال الخدمات اللوجستيّة كل من شركة (DSV) وشركة وكالة الخليج (GAC) وشركة ترافكو اللوجستيّة وشركة كيري لوجيستكس.

وفي الآونة الأخيرة، أدى ازدهار التجارة الإلكترونيّة إلى تأسيس ونمو العديد من شركات البريد ضمن منظومة اللوجستيات البحرينيّة بغية دعم الطلب المتزايد على خدمات التوصيل للميل الأخير، بما في ذلك شركات دي إتش إل وفيديكس وأرامكس ويو بي إس وناقل إكسبرس. كذلك تقوم شركات البريد المحليّة، مثل بارسل للتوصيل، بخدمة المؤسسات المحليّة الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر خدمات متخصصة لتوصيل طرود التجارة الإلكترونيّة. وتوفر شركات أخرى خدمات تخزين ولوجستيات رفيعة المستوى وأكثر تخصيصًا للعملاء النهائيين. على سبيل المثال، قامت شركة ملكا أميت (Malca-Amit) مؤخرًا بتأسيس مقرها الإقليمي في مملكة البحرين لتوفر لشريحة أصحاب الثروات الضخمة خدمات نقل وتخزين من الباب إلى الباب للبضائع عالية القيمة مثل الحلي والمقتنيات الثمينة، بالإضافة إلى حلول التخزين الشخصيّة.

وبشكل عام، يواصل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة البحريني مسيرة نموه وتقدّمه استنادًا إلى البنى التحتيّة الجويّة والبحريّة والبريّة المتطوّرة في المملكة، ليتيح بذلك مزيدًا من الفرص المثمرة للمنظومة الواسعة من المشغلين ومزودي الخدمات المحليين والدوليين. وفي السياق ذاته، فإن خطط الحكومة الطموحة للسكك الحديديّة، والتي ما زالت في مراحل التخطيط، ستأذن ببدء مرحلة تنمويّة جديدة وغير مسبوقة في البلاد، كما ستثمر عن ظهور وظائف وفرص مهنيّة نوعية جديدة للكوادر المحليّة. وتبشر هذه التطوّرات بحقبة واعدة من النمو المستدام لقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين.

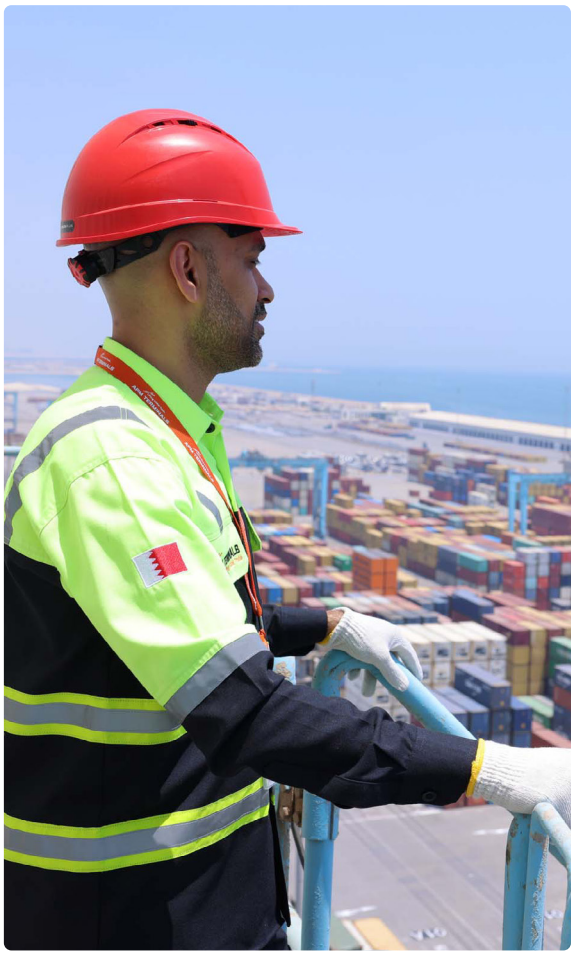

قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين بالأرقام

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

المواصلات والاتصالات*

7.3%

في العام **2022**، ساهم قطاع المواصلات و الاتصالات بنسبة **7.3%** من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة.

976.78 مليون دينار بحريني

بناتج إجمالي بلغ **976.78 مليون دينار بحريني.**

*تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي ل"النقل والاتصالات" كنسبة تقديريه لتمثيل إسهامات القطاع, كما تم اصداره من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA).

عدد الوظائف

النقل و التخزين*

38,034

في العام **2022**، شكّل القطاع خامس أكبر جهة توظيف في المملكة، حيث بلغ حجم القوى العاملة به أكثر من **38 ألف موظف.**

6.7%

بمعدل نمو سنوي مركب قيمته **6.7% من 2018 إلى 2022**

*تم استخدام " النقل والتخزين" كنسبة تقديريه لتمثيل مساهمة التوظيف في القطاع القطاع, حسب بيانات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (SIO) التي تم نشرها من قبل هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA).

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

النقل و التخزين*

45.5 مليون دينار بحريني

في العام **2022**، استقطب القطاع استثمارات أجنبيّة مباشرة بقيمة إجماليّة بلغت **45.5 مليون دينار بحريني**، أي بزيادة قدرها **30%** مقارنةً بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2021.

*تم استخدام " النقل والتخزين" كنسبة تقديريه لتمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع, كما تم اصداره من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA).

ملاحظة: قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة مُدرج في الحسابات القوميّة تحت مسمى "النقل والتخزين"، وذلك وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح 4).

الاتجاهات التي تشكّل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين

في الأعوام الأخيرة، واجه قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة العالمي تحديات جمّة، بما في ذلك الاضطرابات التي عانت منها سلاسل الإمداد نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) والتوترات الجيوسياسيّة وارتفاع تكاليف الوقود وتغيّر سلوكيات المستهلكين. ومع ذلك، فقد نجح القطاع في التأقلم والتطوّر سريعًا للتغلب على هذه التحديات. ونتيجة لذلك، ظهر العديد من الاتجاهات التي طرحت مفاهيم جديدة لكيفية نقل الأشخاص والبضائع، والتي تشمل الرقمنة والأتمتة، وتبنّي الممارسات البيئيّة المستدامة، بالإضافة إلى ازدهار حركة التجارة الإلكترونيّة.

الرقمنة والأتمتة

في سبيل الاستعداد جيّدًا للمسارات المهنيّة المستقبليّة، أصبح من الحتمي الاعتراف بالتأثير الجوهري للرقمنة والابتكارات الحديثة على قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة. ففي يومنا الحالي، يواجه القطاع تحديات كبيرة، بما في ذلك العمليات المنعزلة وغير المتكاملة، والتي تعرقل جهود تحقيق الكفاءة وترشيد التكاليف، هذا إلى جانب إدارة كميات ضخمة من البيانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع أخطاء. وعليه، فإنه سعيًا للحفاظ على التنافسية والازدهار في ظل هذا المشهد دائم التطوّر، يجب على المؤسسات تبنّي مبادرات رقمنة خدمات النقل واللوجستيات، والاستفادة من الاتجاهات الرقميّة الحديثة لتقديم حلول أكثر فاعلية وسلاسة للعملاء. وتمتد الآثار الإيجابيّة للرقمنة لتلمس جوانب مختلفة من العمليات اللوجستيّة، بداية من النقل وأنشطة المستودعات وتخطيط المخزون والمرتجعات. وعليه فإن تطبيق الحلول الرقميّة يوفر للمؤسسات مزايا المرونة والفاعلية اللازمة للتعامل بكفاءة مع تعقيدات الثورة الصناعيّة الرابعة. وفي ظل ارتفاع موجة تبنّي التقنيات الحديثة في قطاع اللوجستيات، تتزايد أهمية الأدوات المتطوّرة مثل تتبع عمليات النقل في الوقت الفعلي، وتعزيز الرؤية الشاملة لمراحل سلسلة الإمداد وتخطيطها، والتتبع والتحكم عند بُعد لإدارة الأسطول، والتي تتيح للشركات إمكانية خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية.

وفي مملكة البحرين، يتم تنفيذ العديد من مبادرات الرقمنة والأتمتة، وعلى الأخص على مستوى عمليات المطار والموانئ البحريّة. على سبيل المثال، يوظّف مبنى المسافرين الجديد بمطار البحرين الدولي عددًا من العمليات المؤتمتة المتطورة من خلال نُظم الإدارة المؤتمتة ونُظم مناولة الأمتعة، بالإضافة إلى التقنيات الرقميّة للتعامل مع المسافرين، مثل خيارات الخدمة الذاتيّة وتقنيات القياسات البيومتريّة. من جهة أخرى، نجحت شركة إي بي إم تيرمينالز في تقليل أوقات الانتظار في ميناء خليفة بن سلمان وزيادة سعة مناولة الشحنات من خلال تطبيق نظام البوابة المؤتمتة، وإطلاق نظام رقمي لتنظيم مواعيد الشاحنات، وتركيب كاميرات بخاصية القراءة بالمسح الضوئي على روافع والتي تقوم بتصوير بيانات الحاويات وقراءتها تلقائيًا.

تعمل اتجاهات الرقمنة والأتمتة على إعادة تشكيل معالم قطاع النقل في مملكة البحرين، إذ تؤدي إلى إحداث تحوّل كبير على مستوى جميع أنماط النقل والعمليات اللوجستيّة. وتوظّف هذه الاتجاهات التقنيات الناشئة لتحل محل المهام اليدويّة غير الفعّالة وتساعد على تبسيطها وتحسينها، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التشغيليّة وتسريع أزمنة المعالجة وخفض التكاليف والحد من الأخطاء والارتقاء بمستويات السلامة والأمن. بدايةً من المطارات وحتى الموانئ البحريّة، يساهم تبنّي المنصات الرقميّة ومستشعرات إنترنت الأشياء والروبوتات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إحداث نقلة نوعيّة في أسلوب إجراء العمليات اللوجستيّة. وفي حين ما زال قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين يخطو خطواته الأولى نحو تبنّي هذه التقنيات، إلا أنه من المتوقع أن تساعد رحلة الرقمنة والأتمتة في إتاحة مزيد من الفرص المثمرة للمهنيين في مجالات مثل إدارة إنترنت الأشياء ودمج الذكاء الاصطناعي.

التنقل المستدام

تأتي الاستدامة وخفض الأثر الكربوني في صدارة أولويات العديد من البلدان حول العالم، ومنها مملكة البحرين. وفقًا للوكالة الدوليّة للطاقة، بلغت نسبة الانبعاثات الكربونية حوالي 22% من إجمالي الانبعاثات العالميّة للكاربون في عام 2022. وجاء ذلك مدفوعًا في المقام الأول بالانبعاثات الصادرة عن السيّارات والشاحنات الصغيرة الخاصة (44% من انبعاثات القطاع)، تليها الحافلات والشاحنات الكبيرة (29%)، وأنشطة الطيران (10%)، ثم أنشطة الشحن الدولي (9%) . ونتيجة لذلك، حرصت المؤسسات العاملة في هذا الميدان على الاستثمار في التقنيات الخضراء والعمليات المستدامة بغية خفض انبعاثات الكربون وتقليل الأثر البيئي لأنشطتها.
وفي الآونة الأخيرة، ازدادت كذلك الضغوط الرقابيّة والتنظيميّة،

إذ تستهدف الاتفاقيات الدوليّة مثل اتفاق باريس خفض انبعاثات الكربون والوصول إلى الحياد الصفري بحلول العام 2050، مع هدف مرحلي لخفضها بنسبة 45% بحلول العام 2030. علاوة على ذلك، تواجه صناعة الشحن العالميّة أهدافًا أكثر صرامة وضعتها المنظمة البحريّة الدوليّة في يوليو 2023 للوصول إلى الحياد الصفري بحلول العام 2050 مع أهداف مرحليّة للأعوام 2030 (خفض الانبعاثات بنسبة من 20% إلى 30% مقارنة بالعام 2008) و2040 (خفضها بنسبة من 70% إلى 80%). وبالمثل، تخضع صناعة الطيران العالميّة أيضًا لضغوط من الناشطين البيئيين، وعليه، وضعت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) هدفًا طويل الأجل للوصول إلى الحياد الصفري بحلول العام 2050.

وإلى جانب الضغوط الرقابيّة، يواجه مشغلو أنشطة النقل ومزودو الخدمات اللوجستيّة ضغوطًا إضافيّة من الجهات جهات التصنيع والشركات على مستوى سلسلة الإمداد لتبنّي التدابير المستدامة. ويعود سبب هذه الضغوط إلى أن الانبعاثات غير المباشرة لجهات التصنيع والشركات الأخرى تشمل تلك الانبعاثات الصادرة عن أنشطة النقل الخاصة بها (وجميع الأنشطة الأخرى على مستوى جميع مراحل سلسلة القيمة). وفي المقابل، يضغط المستهلكون على هذه الشركات لتصبح أكثر التزامًا بمعايير الاستدامة، ويفعلون ذلك عن طريق توجيه أنشطة الشراء نحو الشركات الأكثر استدامة.

وفي ضوء ذلك، لجأ مشغلو خدمات النقل إلى تطبيق العديد من التدابير لخفض انبعاثات الكربون وبدء تحقيق الأهداف الموضوعة. وفي هذا الصدد، تعمل صناعة الطيران على خفض الانبعاثات الصادرة من المحركات النفاثة التي تعمل بوقود الكيروسين عن طريق اختبار أنواع أخرى من وقود الطيران المستدام منخفض الانبعاثات (SAF) والطائرات التي تعمل بالكهرباء. ومع ذلك، تتطلب هذه التقنيات استثمارات ضخمة لتحويلها إلى خيارات تجاريّة ناجحة. ومن جهتها، تدرس صناعة الشحن أيضًا بدائل وقود منخفضة الكربون أو خالية منه، مثل الميثانول والأمونيا والهيدروجين والوقود الحيوي والسفن الكهربائيّة. أما على صعيد النقل البري، فقد نجحت الكهربة وتحسين المحركات وترشيد استهلاك الوقود في إزالة الكربون من السيّارات والشاحنات الصغيرة، في حين ما زال من الصعب إزالة الكربون من شاحنات الخدمة الشاقة والحافلات.

إن تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للطاقة في مملكة البحرين والتزامها بخفض انبعاثات الكربون والوصول إلى الحياد الصفري بحلول العام 2060 يتطلب تضافر جهود الحكومة والقطاعات المختلفة، بما في ذلك قطاعات النقل والخدمات اللوجستيّة والتصنيع والطاقة. إذ تركز الاستراتيجية على ترشيد الطاقة واستخدام أنواع الوقود الأنظف وتطبيق تقنيات خفض الكربون. وتماشيًا مع هذا التوجه، حصل مبنى المسافرين في مطار البحرين الدولي على الشهادة الذهبيّة للريادة في مجال التصميم المُراعي للبيئة والطاقة (LEED) من المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء، والتي تؤكّد على التزام المطار بأعلى مستويات الكفاءة التشغيليّة وترشيد الطاقة وتقليل النفايات البلاستيكيّة، وهو ما يجعل مطار البحرين الدولي أضخم منشأة خضراء في المملكة. وعلاوة على ذلك، تعتبر الطاقة المتجددة، ولا سيّما الطاقة الشمسيّة، من أهم العوامل التمكينيّة لجهود إزالة الكربون. على سبيل المثال، يمضي ميناء خليفة بن سلمان قدمًا في مسيرته نحو التحوّل إلى أول ميناء بحري في المنطقة يعمل بالطاقة الشمسيّة بالكامل في العام 2024، وذلك في إطار خطط شركة إي بي إم تيرمينالز العالميّة لإزالة الكربون، في حين يُقبل المزيد من مزودي خدمات المستودعات واللوجستيات على استخدام الطاقة الشمسيّة من أجل خفض انبعاثات الكربون في منشآتهم.

وتلتزم مملكة البحرين بمبادرات الكهربة باعتبارها جزءًا من التدابير التي اتخذتها لتحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها. ففي هذا الصدد، تعمل الحكومة على وضع استراتيجية متكاملة للسيارات الكهربائيّة، بما في ذلك السياسات واللوائح والبنى التحتيّة اللازمة لدعم انتشار مبادرات الكهربة في البحرين. بشكل عام، من المتوقع أن يؤدي هذا التحوّل نحو الاستدامة إلى زيادة الطلب على المهنيين ذوي المهارة في مجالات غدارة البيئة وتقنيات الطاقة المتجددة وممارسات سلاسل الإمداد المستدامة وصيانة المركبات الكهربائيّة وتخطيط وسائل النقل المستدام.

التجارة الإلكترونيّة وتغيّر خيارات المستهلكين

يساهم ازدهار حركة التجارة الإلكترونيّة ونموها المطّرد في تغيير أسلوب عمل شركات النقل والخدمات اللوجستيّة. ويأتي ذلك مدفوعًا في المقام الأول بتوقعات المستهلكين المتزايدة في الحصول على خيارات توصيل أكثر سرعة ومرونة.

على صعيد الأسواق العالميّة، تزداد أحجام حركة تجارة التجزئة الإلكترونيّة وسرعاتها وفقًا لمنحنى تصاعدي حاد، الأمر الذي يفرض ضغوطًا على مشغلي جميع أنماط النقل (الجوي والبحري والبري) لتوصيل مزيد من الطرود بوتيرة أكبر عبر مزيد من المسارات. وتعمل المؤسسات الكبرى، مثل أمازون ودي إتش إل، على تطوير حلول جديدة باستمرار لتيسير عمليات التوصيل للميل الأخير، بما في ذلك توظيف تقنيات الطائرات المسيّرة لتوصيل الطرود في غضون أقل من يوم واحد. وعلاوة على ذلك، يواصل مشغلو المطارات والموانئ البحريّة ومزودو الخدمات اللوجستيّة الاستثمار في تحسين العمليات وتوسعة البنى التحتيّة لمواكبة هذا الاتجاه.

في السنوات الأخيرة، شهدت مملكة البحرين ارتفاعًا ملحوظًا في مشتريات المستهلكين التي تمت عبر منصات الإنترنت، مع تزايد الدعم الحكومي للتجارة الإلكترونيّة. ووفقًا لمصرف البحرين المركزي، فقد نمت معاملات التجارة الإلكترونيّة بنسبة 80% في فترة السنوات الثلاث من 2021 إلى 2023. من جهة أخرى، تمت إطلاق العديد من المبادرات الحكوميّة، مثل الاستراتيجية الوطنيّة للتجارة الإلكترونيّة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة، والمجمّع التجاري الإلكتروني(mall.bh)، ونظام ختم التجارة الإلكترونيّة (إفادة) للتحقق من مشروعية منصات التجارة الإلكترونيّة، والتي تهدف جميعها إلى دعم سوق التجارة الإلكترونيّة المحليّة، وتشجيع الأعمال المحليّة على تطوير حضورها الرقمي، وتعزيز ثقة المستهلك في المعاملات الإلكترونيّة التي تتم عبر شبكة الإنترنت.
وقد اقتضى هذا الاتجاه ترقية البنية التحتيّة لخدمات النقل والخدمات اللوجستيّة في المملكة وزيادة طاقتها الاستيعابيّة لمواكبة هذا الازدهار الكبير في حركة التجارة الإلكترونيّة المحليّة والإقليميّة، إذ تعتبر البحرين مركزًا محوريًا لأنشطة الشحن العابر إلى المنطقة بأكملها. على سبيل المثال، فإن مشروع "قرية الشحن الجوي السريع" الجديد في مطار البحرين الدولي سيشكّل عند اكتماله مركزًا لوجستيًا متطوّرًا يستهدف شركات البريد السريع وغيرها من شركات اللوجستيات. ومن المتوقع أن يساعد هذا المشروع على توسعة منشآت أنشطة المستودعات في المملكة بإضافة 10 مستودعات جديدة تضم 19 وحدة، وسيتمكن من مناولة 1.3 مليون طن من الشحنات بكامل طاقته لدعم النمو المستمر لحركة التجارة الإلكترونيّة. وعلاوة على ذلك، قامت شركة إي بي إم تيرمينالز بترقية مرافقها في ميناء خليفة بن سلمان وتحسين سير عملياتها لتنفيذها بوتيرة أسرع وزيادة حجم الشحنات التي تتم مناولتها. وبدورها عكفت شركات التوصيل للميل الأخير أيضًا على تطوير حلول مدعومة بالتقنيات المتقدّمة بغية تحسين مسارات التوصيل والارتقاء بكفاءة عملية تتبع الطرود من اجل تلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حدٍ سواء.

ولا شك أن هذا النمو المتسارع لحركة التجارة الإلكترونيّة يساهم في تغيير أسلوب عمل مزودي الخدمات اللوجستيّة، ووفقًا ل فريق عمل القطاع، يتطلب ذلك كوادر عاملة قادرة على التكيّف ومواكبة التقنيات الجديدة. ومن المتوقع أن تواصل التجارة الإلكترونيّة إتاحة مزيد من الوظائف الجديدة في مجال التوصيل للميل الأخير وخدمة العملاء، فضلًا عن إتاحة فرص جديدة في مجالات تحليلات البيانات والأتمتة، لا سيّما في ظل حرص المستودعات على ترقية مرافقها.

الفرص المهنية

الفرص المهنيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين

إن الوظائف التي يوفرها قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة تؤدي دورًا أساسيًا في تيسير حركة الأفراد والبضائع. كما يمثّل القطاع أحد المحركات الرئيسيّة للتنمية الاقتصاديّة بالمملكة، إذ يربطها بقية أقاليم العالم جوًا وبرًا وبحرًا. ويوفر هذا القطاع الكبير مسارات مهنيّة متنوعة تلائم أفرادًا من ذوي اهتمامات ومهارات مختلفة.

بالتعاون مع فريق عمل القطاع، تم تحديد سبع عشرة مجموعة وظائف تضم الأدوار الوظيفيّة الحيوية الموجودة حاليًا في القطاع بمملكة البحرين، ما من شأنه توفير فرص للنمو المهني والتقدّم الوظيفي (انظر وثيقة "خريطة المسارات المهنيّة لقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة") الملحقة. وتتمحور مجموعات الوظائف هذه حول الخدمات اللوجستيّة وأنماط النقل الثلاثة، ألا وهي النقل الجوي والبحري والبري والخدمات ذات الصلة.

تنطوي المهن في مجال النقل الجوي والأنشطة المتصلة به على العمل في أكثر المراكز نشاطًا في مملكة البحرين أو بالقرب منه، ألا وهو مطار البحرين الدولي. وتوفر العديد من الأدوار الوظيفيّة الفرصة للترقي إلى أدوار إداريّة، مثل موظفي مبنى المسافرين وفرق عمليات ساحة المطار وموظفي عمليات الطوارئ في المطارات. أما الأفراد المهتمون بالأدوار ذات الطابع الفني فيمكنهم الانضمام إلى فريق العمليات والصيانة من الفنيين والمهندسين المعنيين باستكشاف المشاكل الفنيّة وحلها في مرافق المطار مع الالتزام بمعايير الصحة والسلامة والبيئة.

كذلك تتنوع المهن الأخرى ذات الصلة بخدمات مطار البحرين الدولي، والتي تشمل هندسة الطائرات وخدمات المناولة الأرضيّة وخدمات التموين. ويتولى مهندسو صيانة الطائرات، على سبيل المثال، مهمة إصدار شهادات الترخيص لمشغلي الخطوط الجويّة وإجراء تقييمات صلاحية الطائرات للطيران، إلى جانب ضمان الامتثال لمعايير الخدمة ولوائح السلامة. أما موظفو خدمات المناولة الأرضيّة فيقدمون مجموعة متكاملة من الخدمات للطائرات في الفترة ما بين وصولها إلى مطار البحرين الدولي ومغادرتها منه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمهنيين العاملين في مجال الطهي السعي للانضمام إلى خدمات التموين التي تمثل إحدى فئات الخدمات الرئيسيّة للمطارات وشركات الطيران. في مجال التموين، تضمن فرق العمليات وفرق الخدمات اللوجستيّة والطهاة تحضير الوجبات بعناية وتقديمها على متن الرحلات الجويّة (وفي بعض الحالات داخل صالات المطارات)، مع الالتزام بمعايير السلامة والجودة.

ويوفر مجال إدارة الحركة الجويّة فرصة عمل فريدة ومطلوبة للغاية، وهو يركز في الأساس على ضمان أمان وكفاءة حركة الطائرات في مطار البحرين الدولي والمجال الجوي للمملكة. أما مراقبو الحركة الجوية فيتولون مسؤولية مراقبة حركة الطائرات وتوجيهها، وبإمكانهم الترقي وظيفيًا لشغل منصب رئيس المناوبة المكلف بالإشراف على العمليات الأوسع نطاقًا لفرق مراقبي الحركة الجوية. ويعتبر الأفراد الذين يتميّزون بالاهتمام بالتفاصيل والقدرة على العمل تحت ضغط ويتحلون بمهارات اتخاذ القرار هم المرشحين الأنسب لشغل هذه الوظائف.

الأفراد المهتمون بمجال النقل البري والمتحمسون لتحسين الكفاءة التشغيليّة يمكنهم استكشاف المهن المتوفرة في عمليات النقل بالحافلات وعمليات الطرق. وتضم عمليات النقل بالحافلات، المتمثلة أساسًا في منظومة الحافلات العامة، شتّى الأدوار الوظيفيّة مثل موظفي المحطات والسائقين ومدربي السائقين، وجميعها تركز على توفير رحلات منتظمة ومريحة وآمنة للركاب. وتشمل المهام المرتبطة بالشبكة والتخطيط ضمن عمليات النقل بالحافلات كل من الإدارة والتخطيط الاستراتيجي لشبكة الحافلات بهدف الارتقاء بنطاق تغطيتها وكفاءتها. ويتولى مسؤول التكنولوجيا ونظم المعلومات الإداريّة مسؤولية الجوانب التكنولوجيّة، أما مخطط الشبكة فيصمم مسارات الحافلات والجداول، ويضمن المجدوّل تقديم خدمة الحافلات في المواعيد المقررّة لها. وتتنوع فرص التقدّم المهني في عمليات النقل بالحافلات بين مستوى المبتدئين في الوظائف التشغيليّة أو الفنيّة وحتى المناصب الإداريّة مثل رئيس المشغلين ومدير الشبكة والتخطيط.

من جهة أخرى، توفر عمليات الطرق البريّة فرصًا مهنيّة للأفراد المهتمين بالإدارة الفعّالة لحركة المرور والبضائع. ومن أمثلة الأدوار التي تشملها مجموعة الوظائف هذه المسؤول التنفيذي للعمليات الذي يتولى الإشراف على الأنشطة اليوميّة التي تجري على الطرق البرية، ومناول الساحة المسؤول عن إدارة عمليات الساحة وتنسيق حركة البضائع والمركبات والمعدات، وكذلك مشرف العمليات الأرضيّة الذي يركز على إدارة حركة المرور وخدمات النقل. وتهدف جميع الأدوار الوظيفيّة ضمن مجموعة الوظائف هذه إلى توفير الخدمات بأمان وفاعلية.

يعدّ مجال النقل البحري والأنشطة البحريّة ذات الصلة ثالث مجال يقدم فرصًا مهنيّة متميزة، لا سيّما في ميناء خليفة بن سلمان. وتركز الأدوار الوظيفيّة بعمليات الميناء على الأنشطة اليوميّة مثل شحن الحمولات وتفريغها، أما مهام إدارة موجودات الميناء وأمن الميناء فتضمن الحفاظ على مرافق الميناء ومعداته وسلامة وأمن الميناء من التهديدات، في حين تسعى الفرق التجاريّة إلى تحسين الخدمات وبناء العلاقات مع العملاء وتنمية حجم العمل. وخارج نطاق عمليات الميناء، يعدّ القُطر والإرشاد البحري مجالًا ممتازًا، إذ ينطوي على توجيه

السفن الكبيرة لدخول الموانئ والخروج منها بأمان، مثل ميناء خليفة بن سلمان، باستخدام زوارق القُطر. يوفر مجال القُطر والإرشاد البحري مجموعة من المهن التي تتطلب تمتع شاغليها بمهارات معينة، منها الهندسة والصيانة البحريّة وعمليات الحركة البحريّة التي تنطوي على الملاحة وتشغيل زوارق القُطر من أجل الحفاظ على سلامة الملاحة داخل ميناء خليفة بن سلمان وحوله وفي الموانئ غير التجاريّة الأخرى في مملكة البحرين. ومن بين الخدمات الأخرى خدمات وكالات السفن التي تنطوي على أداء المهام الإداريّة المتعلقة بالسفن التي تدخل ميناء خليفة بن سلمان وبطواقمها.

يتسع نطاق المهن التي يتيحها مجال الخدمات اللوجستيّة مقارنةً بمجال النقل، ويرجع ذلك إلى أن الخدمات اللوجستيّة تنطوي على مهام "التخطيط" و"الإدارة" المتعلقة بجميع أنواع النقل. وتعدّ المستودعات المثال الأبرز على ذلك، إذ تتنوع تنوعًا كبيرًا في أحجامها والمواد التي تُخزن بها، كما أن إدارة المستودعات تتطلب تنسيقًا دقيقًا للمهام اليوميّة وضمان سلاسة العمليات. وتتراوح الأدوار الوظيفيّة في هذا المجال من منسق المستودع الذي يتولى المهام اليوميّة وحتى مدير عمليات المستودع الذي يضع استراتيجية تخزين البضائع ونقلها. وبالمثل، يركز فريق نقل البضائع من المستودعات وإليها على حركة البضائع المخزنة الواردة والصادرة.

في حين يتولى الفريق المعني بالحلول اللوجستيّة وتنفيذها مهمة حل شكاوى العملاء وتذليل العقبات والتحديات التي تواجههم. ويعتبر الأفراد ذوي العقليات الريادية والمبدعين ومن يتمتعون بمهارات حل المشاكل هم المرشحين الأنسب لشغل وظائف هذا المجال. ويركز المختصون المبتدئون ومديروهم على وضع استراتيجيات لوجستيّة مبتكرة ومخصصة، تحت إشراف مديري الدوائر، بغية مواءمة الحلول بشكلٍ مثالي مع الاحتياجات الحالية بالمجال.

تعدّ عمليات شحن البضائع إحدى الخدمات اللوجستيّة الجوهريّة الأخرى في مجال الشحن الدولي للبضائع والحمولات، إذ تربط بين الشركات المصنّعة وشركات النقل والمستلمين. حيث يقوم وكلاء الشحن بتبسيط العمليات لصالح العملاء، والإشراف على الإجراءات برمتها عبر علاقتهم المباشرة بشركات الشحن وشركات النقل بالشاحنات وشركات الشحن الجوي. كما يتمتعون بمكانة خاصة لدى سلطات الجمارك، ما يتيح لهم سرعة إنهاء إجراءات التخليص الجمركي للشحنات. أما المختصون والمديرون في مجال الدعم الفني، فيعملون على ضمان وفاء العمليات بمعايير الجودة والمعايير الفنيّة الصارمة، بما يكفل تدفق البضائع بموثوقية وأمان.

الشكل 5: مجموعات وظائف قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

المصدر: فريق عمل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

الوظائف المطلوبة

وفقًا لآراء فريق عمل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة، تتسم منظومة التوظيف الحالية والمستقبليّة في القطاع بارتفاع الطلب على الكوادر العاملة التي تتمتع بالقدرة على التكيّف، والبراعة في استخدام التكنولوجيا، وتتحلّى بالوعي البيئي. وتتماشى هذه الرؤى مع اتجاهات الرقمنة والأتمتة والاستدامة التي لوحظت في ظل الصعود الكبير لحركة التجارة الإلكترونيّة والتي نجحت في تغيير طبيعة العمل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة إلى حدٍ كبير. وإلى جانب الأولويات الاستراتيجيّة الوطنيّة الرامية إلى تعزيز مكانة البحرين الإقليميّة والعالميّة في القطاع، فمن المتوقع أن يزداد تأثير هذه الاتجاهات على معدل الطلب على وظائف معينة في القطاع.

النقل الجوي والعمليات ذات الصلة

يوفر قطاع النقل الجوي في المملكة الكثير من فرص العمل للبحرينيين، لا سيّما في مجال الطيران. وفي حين أسفرت الجائحة عن تسريح أعداد كبيرة من العمال وظهور فائض في الموظفين على الصعيد العالمي، فقد برزت في الآونة الأخيرة بعض التوقعات التي تشير إلى أن القطاع سيواجه نقصًا في طواقم شركات الطيران، ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على وظائف الطيّارين والمضيفين الجويين. ويرجع ذلك إلى انتعاش حركة السفر جوًا والتجارة العالميّة بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا، فضلًا عن زيادة التنافسية بين شركات الطيران الإقليميّة. وتماشيًا مع آراء فريق عمل القطاع، من المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الوظائف.

كما أن زيادة حجم الشحنات الجويّة جرّاء ازدهار التجارة الإلكترونيّة من شأنه تعزيز الطلب على وكلاء الشحن الجوي. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة لمهندسي صيانة الطائرات لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح نظرًا للنمو المتوقع في أعداد الرحلات والطائرات القادمة و المغادرة إلى المملكة، وكذلك للمرحلين الجويين الذين يؤدون دورًا متزايد الأهمية في ضمان الملاحة الآمنة والفعّالة للطائرات.

من المتوقع مستقبلًا أن ينمو مجال النقل الجوي على إثر مساعي المملكة الحثيثة لأن تصبح مركزًا عالميًا رائدًا للشحن الجوي، مدفوعة في ذلك بالتوسعات التي أجرتها في مطار البحرين الدولي وتطوير مشروع "قرية الشحن الجوي". علاوة على ذلك، طرحت شركة طيران الخليج وجهات جديدة وزادت من معدل الرحلات على المسارات الحالية، ما يشير إلى احتمالية زيادة الحاجة إلى طواقم شركات الطيران.

النقل البري والعمليات ذات الصلة

في قطاع النقل البري، يتركز الطلب حاليًا على السائقين الذين يؤدون دورًا محوريًا في نقل الأشخاص والبضائع سواءً داخل مملكة البحرين أم إقليميًا عبر جسر الملك فهد. وفي الوقت الراهن ثمة حاجة واضحة للمزيد من السائقين ممن لديهم خبرة في تشغيل الشاحنات الثقيلة، وكذلك المزيد من سائقي الحافلات العامة وسائقي توصيل البضائع المختلفة.

ولا يقتصر ذلك على مملكة البحرين دون غيرها، إذ عانى مجال النقل بالشاحنات من نقص أعداد سائقي الشاحنات الثقيلة لعدة أسباب، منها عدم اهتمام الأجيال الأصغر سنًا بالعمل في القطاع. وفي ظل النمو المستمر الذي يشهده مجال التجارة الإلكترونيّة، يتجه المزيد والمزيد من الشركات نحو إنشاء منصات رقميّة ومتاجر إلكترونيّة، ما يعني استمرار الحاجة إلى خدمات النقل والتوصيل وزيادتها.

كما توجد حاجة لمنظمي شؤون النقل الذين يتولون مهمة تنسيق عمليات تخصيص الموارد المتعلقة بمهام النقل وإدارتها، ولمخططي المسارات الذين يصممون أفضل المسارات للنقل، وكذلك للمجدوَّلين الذين ينظمون ويديرون مواعيد وجداول عمليات النقل.

وفقًا لفريق عمل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة، يمكن بذل المزيد من الجهود للترويج لهذا القطاع بين البحرينيين، وفي المقام الأول تغيير الانطباعات والرأي العام بشأن الوظائف التي يوفرها القطاع والرأي القائل بإن تلك الوظائف لا تتطلب مهارات عالية، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام الكوادر العاملة المحليّة عن الالتحاق بها. إذ تغيّر هذا الوضع بسبب التحوّلات سريعة الوتيرة التي طرأت على القطاع، ومن المتوقع أن تؤدي المشاريع التنمويّة والتطويريّة التي تعتزم الحكومة تنفيذها على البنى التحتية إلى خلق وظائف جديدة تتطلب مهارات عالية.

كذلك من المتوقع أن تتحول الفرص الوظيفيّة المستقبليّة في قطاع النقل البري نحو الوظائف الأكثر استدامة وتطوّرًا من الناحية التكنولوجيّة. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي التزام المملكة بمبادرات الكهربة عبر وضع استراتيجية وطنيّة للمركبات الكهربائية، بما يتفق مع أهدافها الطموحة في ميدان الاستدامة، إلى زيادة الطلب على الخبرات في مجالات الإدارة البيئيّة وتقنيات الطاقة المتجددة وممارسات سلاسل الإمداد المستدامة، فضلًا عن الأدوار الوظيفيّة في مجال تطوير تكنولوجيا المركبات الكهربائيّة وصيانتها. علاوة على ذلك، من شأن مشروعي مترو البحرين وسكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي أن يقدما نمطًا جديدًا من النقل، ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى إيجاد فرص مثيرة للاهتمام ومربحة للبحرينيين في قطاع النقل (المستقبلي) عبر السكك الحديديّة، فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يكون هناك طلب على وظائف مهندسي البنية التحتيّة ومخططي النقل بالسكك الحديديّة ومخططي النقل بالمترو ومهندسي أنظمة الإشارات والاتصالات.

الخدمات اللوجستيّة

وفقًا ل فريق عمل القطاع، فإن النمو السريع لمجال التجارة الإلكترونيّة يغيّر من طريقة عمل مزودي الخدمات اللوجستيّة، وهذا يستلزم توافر كوادر عاملة قادرة على التكيّف مع التقنيات وأساليب العمل الجديدة في بيئات العمل سريعة الوتيرة. ويتماشى ذلك مع المبادرات الاستراتيجيّة التي أطلقتها مملكة البحرين، على سبيل المثال "المركز العالمي للخدمات اللوجستيّة من البحر إلى الجو" و"قرية الشحن الجوي" في مطار البحرين الدولي، بهدف تعزيز مكانة المملكة باعتبارها مركزًا حيويًا للشحن العابر في المنطقة.

يشهد مجال الخدمات اللوجستيّة في الوقت الراهن أعلى طلب على الأدوار الوظيفيّة التقليديّة المتخصصة، بما في ذلك مديرو عمليات المستودعات ومختصو سلاسل الإمداد، وبالأخص، مختصو المشتريات. إذ تغطي هذه الأدوار مهامًا ذات أهمية حاسمة في سلسلة القيمة الخاصة بالخدمات اللوجستيّة. وبحسب الملاحظات التي أبداها ممثلو مجال الخدمات اللوجستيّة في فريق عمل القطاع، من المتوقع أن يواصل هذا المجال خلق فرص عمل في مرحلة تسليم "الميل الأخير" بهدف مواكبة احتياجات العملاء والتعامل مع الشحنات كبيرة الحجم. كما يرتفع الطلب على مسؤولي خدمة العملاء، إذ ما يزال التفاعل مع الجمهور يشكّل الركيزة الأهم لعمليات شركات الخدمات اللوجستيّة.

علاوة على ذلك، تزداد أهمية مختصي التسويق الرقمي بالنسبة لشركات الخدمات اللوجستيّة التي تسعى إلى الارتقاء بعلاماتها التجاريّة الرقميّة. وفي ظل تطوّر شبكات التجارة وزيادة تعقيدها يومًا بعد آخر، نشأ الطلب على مختصي الامتثال (للقواعد التجاريّة) بغية ضمان التزام الشركات التجاريّة باللوائح التنظيميّة المحليّة والدوليّة. ويأتي مجال الصحة والسلامة والبيئة ضمن هذه المجالات الخاضعة للوائح التنظيميّة والتي يزداد التركيز عليها، ومن ثَم ظهرت الحاجة إلى المختصين في هذا المجال.

تعتبر أنشطة الرقمنة والأتمتة في مجال الخدمات اللوجستيّة ذات وتيرة أبطأ مقارنةً بالمجالات الأخرى، ومع ذلك فقد أسفرت عن ارتفاع الطلب على محللي البيانات وعلماء البيانات ومختصي دعم خدمات تقنية المعلومات. ووفقًا لفريق عمل القطاع، تعمل شركات الخدمات اللوجستيّة على الارتقاء بمستودعاتها ومرافقها بشكل مستمر، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل لخبراء الأتمتة. في الوقت ذاته، أصبح تحقيق الكفاءة من أجل تحسين سير عمليات سلاسل الإمداد ضروريًا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على محللي البيانات بهدف تيسير عملية اتخاذ القرارات المدروسة والمستنيرة.

يتوقع فريق عمل القطاع ازدياد التركيز على الاستدامة في الأعوام المقبلة، إذ يزداد الضغط على المؤسسات الكبرى العاملة في ميدان الخدمات اللوجستيّة لإزالة الكربون من أنشطتها، رغم أن التحوّل الكامل إلى الوظائف والتقنيات المُراعية للبيئة قد يستغرق سنوات عديدة. ويتنبأ ممثلو القطاع بازدياد الطلب على الوظائف في مجال الأتمتة / تقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والروبوتات وتحسين كفاءة استهلاك الوقود والإدارة البيئيّة، مما يعكس التوجه المطّرد نحو الاستدامة واعتماد التقنيات الجديدة.

الشكل 6: الوظائف التي سيرتفع عليها الطلب وفقًا لتوقعات فريق عمل القطاع
ملاحظة: تم ترتيب الأدوار الوظيفيّة أدناه أبجديًا وليس حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

الوظيفة المطلوبة	نبذة عن الوظيفة
سائقو الحافلات	يؤدي سائقو الحافلات دورًا حاسمًا في منظومة النقل العام، ويضمنون نقل الركاب بأمان إلى وجهاتهم المنشودة في الوقت المحدد. وهم مسؤولون عن قيادة الحافلات في المسارات المحددة والالتزام بالجداول الصارمة والحفاظ على النظام والسلامة داخل الحافلة. ويتعامل سائقو الحافلات مع الركاب ويقدمون لهم المساعدة والمعلومات التي يحتاجون إليها، إلى جانب العمل عن كثب مع منظمي شؤون النقل والموظفين الآخرين لتنسيق عملية النقل. كما يتولى سائقو الحافلات تيسير التنقل في المناطق الحضريّة بكفاءة والإسهام بشكلٍ عام في تشغيل منظومة المواصلات العامة بفاعلية وسلاسة.
سائقو الشاحنات الثقيلة	يتولى سائقو الشاحنات الثقيلة مسؤولية نقل البضائع والمواد مع ضمان كفاءة عمليات التسليم. ويتم ذلك من خلال تحسين المسارات والالتزام بمعايير السلامة. وعادةً ما يكون سائقو الشاحنات الثقيلة على دراية تامة بإجراءات الطوارئ لضمان سلامتهم وسلامة الركاب الآخرين على الطريق أثناء نقل البضائع والمواد الثقيلة.
الطيّارون المدنيون	يتولى الطيّارون المدنيون قيادة الطائرة والتحكم بها، إلى جانب ضمان سلامة وكفاءة عمليات الطيران. وهم يتعاملون عن كثب مع مراقبي حركة الطيران والمضيفين الجويين وموظفي الدعم الأرضي من أجل تنسيق أنشطة الطيران. ويتولى الطيّارون مسؤولية تخطيط مسارات الرحلات ومراقبة الظروف الجويّة والالتزام بلوائح السلامة. ويتسم دورهم بأهمية بالغة في مجال الطيران، فهم المسؤولون الرئيسيون عن ضمان وصول الركاب والحمولات إلى الوجهات المنشودة بأمان وفي الوقت المحدد.
علماء البيانات	يحلل علماء البيانات مجموعات البيانات المعقدة بهدف الارتقاء بكفاءة العمليات وتحسين عملية اتخاذ القرار. وهم يعملون مع دوائر شتّى، منها تلك المعنية بإدارة سلاسل الإمداد، والمستودعات، وخدمة العملاء بهدف تحديد الاتجاهات والأنماط التي من شأنها تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. وتزداد أهمية دورهم الوظيفي في ظل اتجاه القطاع نحو الرقمنة والاستراتيجيات المستندة إلى البيانات، مما أكسبهم أهمية محوريّة في الارتقاء بالأداء التشغيلي ومستوى التنافسية.
المجدّولون	يساعد المجدول مدير الشبكة والتخطيط في إنشاء تقارير فترات التشغيل والجداول الزمنيّة ومواعيد الحافلات والمهام المنوطة بالسائقين. كما يغتنمون الفرص السانحة لتعزيز مواءمة الخدمات المقدمة مع طلبات الركاب، فضلًا عن تحسين موثوقية الخدمات.
مختصو المشتريات	يتولى مختصو المشتريات مسؤولية التوريد وتوفير البضائع والخدمات اللازمة للعمليات. وهم مسؤولون عن التفاوض بشأن العقود وإدارة العلاقات مع المورّدين وضمان تسليم منتجات عالية الجودة في الوقت المحدد وبأسعار تنافسيّة. وتمتد تعاملاتهم لتشمل دوائر شتّى، منها الشؤون الماليّة والعمليات وإدارة المخزون، إذ يضطلعون بذلك بدور رئيسي في الحفاظ على تدفق الموارد بسلاسة والتحكم في التكاليف.

الوظيفة المطلوبة	نبذة عن الوظيفة
مخططو مسارات النقل	يتولى مخططو مسارات النقل مسؤولية خفض التكاليف مع تعظيم الاستفادة من الموارد وتوفير خدمات نقل يُعتمد عليها. ويُتوقع منهم تأدية مسؤولياتهم عبر استخدام البيانات ومختلف الأدوات التكنولوجيّة بهدف مراقبة الأداء وتحليل الجوانب المطلوب تحسينها، فضلًا عن تطبيق أفضل الممارسات لتحسين مسارات النقل.
مديرو عمليات المستودعات	يتولى مديرو عمليات المستودعات مسؤولية إدارة موارد وعمليات المستودع من خلال تخطيط البضائع وتنظيمها وإرسالها وتخزينها. وهم مكلفون بقيادة دائرتهم وتعزيز التوافق بين جميع الأطراف المعنية الداخليّة والخارجيّة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الرامية إلى الحفاظ على سلامة فرقهم، إلى جانب تحسين العمليات.
مسؤولو الالتزام	يتولى مسؤولو الالتزام مسؤولية ضمان التزام المؤسسات بالمتطلبات التنظيميّة والإجراءات الداخليّة. وينطوي هذا الدور الوظيفي على المراقبة المستمرة لإجراءات الالتزام ومراجعة السياسة الداخليّة وإجراء عمليات تدقيق بهدف تحديد جوانب عدم الامتثال. كما يتولون توعية الموظفين الآخرين عبر عقد دورات تدريبيّة تعمل على تعزيز الثقافة الأخلاقيّة داخل المؤسسة.
مسؤولو الترحيل والملاحة	يقوم مسؤولو الترحيل والملاحة بتخطيط المسارات وتقديم المساعدة في الملاحة لضمان عبور المركبات أو السفن بأمان وفاعلية. وتنطوي وظائفهم على الارتقاء بالكفاءة التشغيليّة من خلال الامتثال للوائح وتحليل بيانات النقل والتعاون مع الفرق اللوجستيّة للحد من حالات التأخير وخفض التكاليف وتبسيط العمليات وتيسيرها.
منسقو المستودع	يتولى منسق المستودع مسؤولية ضمان سلاسة أنشطة المستودعات عبر تنسيق عملياتها العامة وإدارة الشحنات (الواردة) وعمليات التسليم (الصادرة)، وحفظ قوائم المخزون، وتوثيق معاملات المستودعات وسجلاتها. ويتعين عليه الالتزام بلوائح السلامة في مجمل مهامه اليوميّة.

الوظيفة المطلوبة	نبذة عن الوظيفة
منظمو حركة النقل	يتولى منظم حركة النقل مسؤولية تنسيق وإدارة المركبات والسائقين والبضائع لضمان إتمام عمليات التسليم في الوقت المحدد عبر تخطيط المسارات لتحسين توظيف الموارد. وعادةً ما يتمتع منظمو شؤون النقل بمهارات تواصل فعالة تمكنهم من إدارة جميع الأطراف المعنية بكفاءة، مثل السائقين والعملاء وفرق العمل الداخليّة. ويجب عليهم الالتزام بلوائح السلامة وسياسات المؤسسة والتأكد من امتثال أعضاء فريقهم لها لضمان موثوقية عمليات النقل.
مهندسو صيانة الطائرات	يتولى مهندسو صيانة الطائرات مسؤولية الحفاظ على سلامة وكفاءة الطائرات عبر إجراء عمليات التفتيش والإصلاح والصيانة حيثما يلزم. ويجب على مهندسي صيانة الطائرات الالتزام بلوائح الطيران وأدلة الصيانة، وذلك نظرًا لما تتسم به معايير السلامة وضمان الجودة من أهمية حاسمة لسلامة الأرواح وضمان الجاهزية التشغيليّة للطائرات.
مهنيو الصحة والسلامة والبيئة	يتولى مهنيو الصحة والسلامة والبيئة تنفيذ برامج وسياسات الصحة والسلامة والبيئة ومراقبتها داخل المؤسسة من خلال الامتثال للوائح الوطنيّة والممارسات الداخليّة. وهم يتولون مسؤولية تقييم المخاطر ووضع خطط مواجهة حالات الطوارئ وعقد دورات تدريبيّة لتثقيف الموظفين بشأن إجراءات الصحة والسلامة والبيئة وتحسين إلمامهم بها، إلى جانب توثيق جميع الحوادث المتعلقة بهذا الشأن.
وكلاء الشحن الجوي	يتولى وكلاء الشحن الجوي مسؤولية تسليم الشحنات الجويّة بسلاسة وفاعلية عبر تنسيق الشحنات وإدارة الوثائق والامتثال للإجراءات الجمركيّة والتفاوض بشأن المخاطر والإشراف على الشؤون اللوجستيّة، مثل حجز مساحة للحمولات لدى شركات الطيران. وعل وكلاء الشحن الجوي التمتع بفهم راسخ للوائح التنظيميّة الدوليّة والمتطلبات الأمنيّة اللازمة لضمان نقل الشحنات إلى الموقع المطلوب بكفاءة.

تسليط الضوء
على أبرز المهن

تسليط الضوء على أبرز المهن:
منسقو المستودع

نظرة عامة على الدور الوظيفي

يتولى منسق المستودع مسؤولية ضمان سلاسة أنشطة المستودعات عبر تنسيق عملياتها العامة وإدارة الشحنات (الواردة) وعمليات التسليم (الصادرة)، وحفظ قوائم المخزون، وتوثيق معاملات المستودعات وسجلاتها. وهو يعمل عن كثب مع الأطراف المعنية الداخليّة والخارجيّة لإنجاز مهامها وتيسير الامتثال لمعايير الارتفاع والوزن والمتطلبات الخاصة للمناولة عند تكديس البضائع ونقلها وترتيبها على ألواح التحميل وفقًا لخطة التخزين. بالإضافة إلى ذلك، ينطوي هذا الدور الوظيفي على الالتزام بمعايير السلامة والصحة والجودة التشغيليّة، وإجراء تقييمات المخاطر، والإبلاغ عن أي حوادث من شأنها المساس بالسلامة. وهذا الدور مطلوب حاليًا وفقًا للرؤى التي قدمها فريق عمل القطاع.

المسارات المهنية والتقدم المهني

إن دور منسق المستودع هو أحد الأدوار الرئيسية في عمليات المستودع، ولهذا فهو يتطلب أفرادًا يتمتعون بمهارات تواصل قوية والقدرة على الاندماج بسهولة ضمن فريق العمل، فضلًا عن اللياقة البدنيّة ومهارة التكيّف مع النُظم الجديدة. وانطلاقًا من هذا المنصب الأساسي، تتوافر للأفراد فرصة ارتقاء السلم الوظيفي نحو الأدوار الإشرافيّة والإداريّة.

كما يمكن لمنسقي المستودع الانتقال إلى المناصب الإشرافيّة ضمن دوائر إدارة النقل أو العمليات أو إدارة الحلول اللوجستيّة. وتتطلب الأدوار الإداريّة، ومنها مشرف النقل بالمستودع، ومدير الحلول اللوجستيّة، ومدير العقود اللوجستيّة والتنفيذيّة، ومدير الفئات / المنتجات التخصصيّة، فهمًا أعمق للشؤون اللوجستيّة وإدارة النقل والتخطيط الاستراتيجي لضمان التدفق السلس للبضائع إلى داخل المستودع وخارجه. كما توفر هذه الأدوار فرصًا للقيادة والابتكار ضمن مجال إدارة الحلول اللوجستيّة. إن هذا التقدّم الوظيفي الموضح لمنسقي المستودعات يسلط الضوء على الالتزام بمبدأي الشمولية والتنوع، ما من شأنه أن يكفل لجميع الأشخاص فرصًا متكافئة للترقي. وعبر ضمان توافر المهارات التي يمكن نقلها والاستفادة منها في الوظائف الأخرى، وتقديم مسارات واضحة للارتقاء الوظيفي، يمكن للمؤسسات تهيئة بيئة عمل تتسم بالتنوع والشمولية، كما يتضح لنا من دور منسق المستودع.

وتُقبل المؤسسات في شتّى أنحاء العالم على اعتناق مبادئ التنوع، كما تبادر بإرساء بيئات شاملة للجميع على مستوى وظائف إدارة المستودعات، الأمر الذي يثمر عن تعزيز تكافؤ الفرص وترسيخ ثقافة الانتماء. ويتجلى بعض من هذه الاتجاهات العالميّة الرامية إلى تعزيز الشموليّة في الأدوار الوظيفية المتعلقة بالمستودعات في شركات مثل أمازون التي منحت الأولوية للتنوع عبر التأكيد على مفهوم التعاون داخل فرق العمل المتنوعة من أجل تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية على صعيد عمليات المستودعات. وبالمثل، تدعم إيكيا بيئة العمل التي يتساوى فيها الجنسان ويحصل فيها منسقو المستودعات على فرص متكافئة تتيح لهم الارتقاء وظيفيًا، ما يسهم في إرساء بيئة عمل أكثر شمولية. أما على المستوى الإقليمي، فترحب شركات مثل سوق دبي الحرة بمنسقي المستودعات من خلفيات متنوعة، وتدعو الأفراد للانضمام إلى فريقها المتنوع.

تسليط الضوء على أبرز المهن:
مهنيو الصحة والسلامة والبيئة

نظرة عامة على الدور الوظيفي

يضمن مهنيو الصحة والسلامة والبيئة سلامة الموظفين والحمولات والبيئة. وتشمل مسؤولياتهم وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات المعنية بالصحة والسلامة والبيئة بما يتلاءم خصيصًا مع المخاطر ذات الصلة والتحديات التي تنطوي عليها عمليات النقل والعمليات اللوجستيّة. وهم مكلفون بإجراء تقييمات للمخاطر وعمليات تفتيش على إجراءات السلامة لتحديد الأخطار المرتبطة بعمليات المركبات ومناولة البضائع والتخزين بالمستودعات، إلى جانب ضمان الامتثال للوائح والمعايير الخاصة بقطاع النقل، مثل مناولة المواد الخطرة وسلامة المركبات. وهم يعملون عن كثب مع شتّى الأطراف المعنية، ومنها مشغلو الإنتاج وموظفو الصيانة والأمن والإداريون بهدف ضمان أمان بيئة العمل. قد يستلزم هذا الدور الوظيفي العمل في الموقع أو خارجه وكذلك في العمل بنظام المناوبات وفقًا لاحتياجات المؤسسة.

المسارات المهنية والتقدم المهني

إن الالتحاق بمهنة مفتش في مجال الصحة والسلامة والبيئة يختلف باختلاف جهة العمل، لكن يمكن تحقيقه عبر الحصول على درجة الدبلوم. ومن شأن الشهادات المهنيّة، مثل شهادة المجلس الوطني البريطاني لاختبارات السلامة والصحة المهنيتين (NEBOSH)، أن ترتقي إلى حدٍ كبير بمؤهلات المرشحين. وعلى مسار التقدّم نحو دور مسؤول الصحة والسلامة والبيئة، تمتد المسؤوليات لتشمل تنفيذ وتطبيق نُظم الصحة والسلامة، وتحديد الأخطار والمخاطر، وتوفير تعليمات السلامة والتدريب اللازم.

أما مختصو الصحة والسلامة والبيئة، فيضطلعون بدور أكثر استراتيجية، إذ ينسقون عملية وضع أطر الصحة والسلامة والبيئة، ويشرفون على عمليات مراجعة وتدقيق النظام، ويديرون دورات التدريب والاتصال. كما يقدمون آراء ومدخلات فنيّة بشأن وضع عمليات وإجراءات نظام العمل الآمن، ويسهمون في مبادرات التحسين المستمر.

ويتربع على قمة السلم الوظيفي رئيس دائرة الصحة والسلامة والبيئة الذي يشرف على جميع أنشطتها ويقدم الخبرة الفنيّة بشأن مسائل الصحة والسلامة والبيئة، ويقود جهود وضع أطر هذا المجال، إلى جانب ضمان الامتثال للوائح الحكوميّة والمبادئ التوجيهيّة المؤسسيّة. كما يتولى مسؤولية قيادة التحقيقات في أي حوادث وأحداث قد تقع، إلى جانب إدارة إطار نظام العمل الآمن، وتحفيز أداء العاملين بالدائرة لتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بمجال الصحة والسلامة والبيئة.

تسليط الضوء على أبرز المهن:
مهندسو صيانة الطائرات

نظرة عامة على الدور الوظيفي

يضمن مهندسو صيانة الطائرات سلامة الطائرات وصلاحيتها للطيران عبر إجراء عمليات تفتيش دوريّة وفحوصات وأعمال صيانة للوفاء باشتراطات اللوائح التنظيميّة ومعايير السلامة. ومن الجوانب الأساسيّة لهذا الدور الوظيفي استكشاف المشاكل وحلها وتصليح الأعطال الميكانيكيّة والكهربائيّة والهيكليّة. وفي إطار هذا الدور الوظيفي، من المهم للغاية الامتثال للوائح الطيران وتوخي الدقة البالغة في حفظ السجلات. وتتضمن مسؤولياتهم الرئيسيّة التعاون مع فرق الصيانة، والالتزام بممارسات السلامة، وإجراء الإصلاحات الطارئة. كما يجب على مهندسي صيانة الطائرات التواصل مع طاقم الطائرة، والمشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ، والتعامل مع العمليات الأرضيّة للطائرة بشكلٍ آمن. ويحظى هذا الدور الوظيفي بأهمية بالغة في الحفاظ على صلاحية الطائرات للطيران، والإسهام بشكلٍ كبير في تعزيز موثوقية أنشطة النقل الجوي وفاعليتها.

المسار المهني والتقدّم الوظيفي

يمكن الالتحاق بوظيفة مهندس صيانة الطائرات عبر العديد من المسارات، وذلك في ظل تزايد أهمية مبادئ التنوع ومشاركة الجنسين والشمولية داخل قطاع الطيران يومًا مع آخر. في البداية، يمكن للأفراد الحصول على تدريب مهني أو الانضمام لبرنامج تعليمي توفره العديد من المعاهد في مملكة البحرين لمدة عامين. أو بدلًا من ذلك، يمكنهم الحصول على تعليم عالٍ، مثل درجة الهندسة التقليديّة ثم التخصص بعد ذلك في مجال هندسة صيانة الطائرات. كما أن الخبرة العمليّة المكتسبة من خلال برامج التلمذة المهنيّة أو التدريب الداخلي أو التدريب على رأس العمل تعتبر ذات أهمية بالغة، ويجب على مهندسي صيانة الطائرات الطموحين الحصول على الشهادات الضروريّة عبر اجتياز الامتحانات التحريريّة والعمليّة.

ويحظى مهندسو صيانة الطائرات بنطاق واسع من الفرص المهنيّة في مجال الطيران، مما يعكس الالتزام بمبدأي التنوع والشمولية. وبمقدور مهندس صيانة الطائرات الترقي إلى منصب مدير صيانة الطائرات الذي يتولى الإشراف على عمليات الصيانة وضمان الامتثال للوائح بهدف الحفاظ على معايير السلامة. كما يمكن التخصص في عمليات التفتيش على الطائرات وفحصها والالتحاق بوظيفة مفتش لتولي مسؤولية إجراء عمليات الفحص الشاملة التي من شأنها الحفاظ على سلامة الطائرات وامتثالها للوائح. وتضم المسارات المهنيّة الأخرى أدوارًا مثل الممثلين الفنيين لجهات تصنيع الطائرات الذين يسهمون في دعم المنتجات واستكشاف المشاكل وحلها، إلى جانب ضمان الاستخدام الفعّال لمعدات الشركة.

ولا يقتصر هذا المسار المهني على توفير فرص متنوعة للتقدّم المهني فحسب بل يؤكد كذلك الالتزام بدعم المساواة بين الجنسين والشمولية في هذا المجال. كذلك فإن المبادرات التي تقودها مؤسسات مثل منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) والمؤسسات الأكاديميّة مثل جامعة امبري ريدل للطيران والجهود التشريعيّة مثل قانون تعزيز مشاركة المرأة في الكوادر العاملة في مجال الطيران في الولايات المتحدة، تلقي الضوء على أهمية التعاون في الدعوة للتنوع ومشاركة الجنسين في مجال صيانة الطائرات. ومن خلال تعزيز التنوع في القيادة وتوفير برامج للتوجيه والإرشاد وتنفيذ ترتيبات عمل مرنة، يهدف قطاع الطيران إلى خلق بيئة عمل شاملة تستقطب المواهب من خلفيات متنوعة وتستبقيها.

إعداد كوادر وطنية جاهزة لمواكبة المستقبل في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

في ظل سوق العمل دائمة التغيّر والتطوّر في عالمنا اليوم، أصبح من المهم للغاية تغيير طريقة تفكير المهنيين ليتمكنوا من تحقيق النجاح. إذ أن هنالك تحوّل من النهج التقليدي الذي يركز على المناصب والمسميات الوظيفيّة نحو نهج يركز على المهارات. وفي سبيل التعامل مع التعقيدات والفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقميّة والاستدامة والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي والإبحار بسلام خلالها، يجب على الأفراد إعطاء الأولوية لتطوير المهارات والقدرة على التكيّف بشكل مستمر. ويضمن تبني هذه العقلية البقاء على اتصال بالمشهد المتطوّر والتمتع بالقدرة على المنافسة فيه.

وإدراكًا لهذه الحاجة، قام صندوق العمل (تمكين) بالتعاون مع فريق عمل القطاع بوضع المعايير المهنيّة الوطنيّة وخرائط المسارات المهنيّة المُصممة خصيصًا لقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة. حيث يمكن استخدام هذه الموارد لتوضيح مختلف المسارات المهنيّة المتاحة داخل القطاع بشقيها الرأسي والأفقي. كما توفر إطارًا واضحًا للمهارات والقدرات المطلوبة في مراحل وأدوار وظيفيّة مختلفة، كما تشكّل دليلًا توجيهيًا للراغبين في تحقيق التقدّم المهني داخل القطاع أو الانتقال إليه من قطاع آخر. وبذلك، يساعد هذا النهج الموظفين على اتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة بشأن مساراتهم المهنيّة وتطوّرهم الوظيفي، مع التركيز على اكتساب هذه المهارات الأعلى طلبًا التي يحتاجها قطاع النقل والخدمات اللوجستية وإتقانها وصقلها.

ويمكن تصنيف المهارات إلى فئتين، مهارات أساسيّة أو مهارات فنيّة، إذ يعتبر كلا النوعين مهمًا لبناء كوادر عاملة ناجحة وكفؤ. وتعتبر المهارات الأساسيّة، المعروفة أيضًا باسم المهارات العامة أو الشخصيّة، ضرورية لتحقيق أداء جيّد في أي بيئة أو مؤسسة، كما تتزايد أهميتها لدى جهات العمل يومًا بعد آخر. وقد تم إدراج هذه المهارات الأساسيّة وتوضيحها في إطار المهارات الأساسيّة، والذي يمكن استخدامه على صعيد جميع القطاعات. من جهة أخرى، تمثل المهارات الفنيّة القدرات والمعرفة والخبرات اللازمة لأداء مهام محددة متعلقة بالوظيفة. ويمكن اكتساب العديد من هذه المهارات عبر التدريب المهني أو برامج التعلّم أو الخبرة العمليّة.

إطار المهارات الأساسيّة

كان لصندوق العمل (تمكين) الأسبقية في استحداث إطار للمهارات الأساسيّة وتطويره كجزء من جهود تصنيف المهارات الأوسع في المملكة. وقد تم تطوير هذا الإطار ومواءمته مع قائمة شاملة من المعايير وأفضل الممارسات الدوليّة، كما يعكس في الوقت نفسه الاحتياجات والتطلعات المحددة للبحرين كدولة ذات نهج تقدّمي.

تساعد المهارات الأساسيّة على دعم عملية اكتساب مهارات التعلّم والدراسة وتعزيزها، كما توفر الأساس اللازم للمهارات المطلوبة للاضطلاع بأدوار ووظائف محددة. والتي عادة ما يتم اكتسابها من خلال الخبرة الحياتيّة والعمليّة أو من خلال برامج التعلّم أو التدريب المنظّمة. وتعتبر المهارات الأساسيّة ضرورية لأي وظيفة أو مهنة، إذ توفر قاعدة متينة للتعلّم مدى الحياة وبناء القدرات والمهارات الفنيّة اللازمة لأداء أدوار وظيفيّة معينة.

ويتبلور إطار المهارات الأساسيّة حول ثلاث ركائز جوهريّة، هي: الذكاء الاجتماعي، والإدارة الذاتيّة، ومهارات التحليل، والتي يساهم كل منها بدور حيوي في تشكيل كوادر عاملة عالية الكفاءة تتميّز بالبراعة والقدرة على التكيّف. ويندرج تحت كل ركيزة من هذه الركائز أربع مهارات أساسيّة تشكّل إطارًا متكاملًا مكونًا من اثنتي عشرة مهارة أساسيّة.

إطار المهارات الأساسية

الذكاء الاجتماعي

القدرة على إدراك الذات والاحتواء، إضافة الى المقدرة على التواصل وبناء علاقات تمتاز بالتعاطف والمصداقية والاحساس بمشاعر الاخرين

التواصل

القدرة على الانصات والفهم بفاعلية ، والتعبير عن الأفكار بشكل فعال، وتبادل المعلومات، وتوظيف مهارات التفاوض واستخدام المهارات الشفهية والكتابية والتواصل الغير لفظي عبر مجموعة من البيئات المختلفة.

تعزيز الشمولية

القدرة على خلق بيئة عمل وإدارة علاقات المجموعات المختلفة فيها، ضمن أطر مختلفة، من خلال السعي لإيجاد فهم مشترك بصرف النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، أو العمر، أو الكفاءة ، أو التعليم، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي،

التعاون والعمل الجماعي

القدرة على العمل بشكل جماعي وفعّال مع شخص أو أكثر من أجل تحقيق هدف مشترك، والجمع بين مجموعة من الخبرات والمهارات من خلال تبادل الأفكار ومشاركة الخبرات وطرح الحلول الإبداعية.

التعاطف

القدرة على إظهار الذكاء العاطفي من خلال إظهار الوعي بمشاعر وأحاسيس الآخرين والقدرة على التصرف وفقا للموقف.

إدارة الذات

القدرة على إدارة السلوكيات والأفكار، والمشاعر بطريقة، واعية، ومنتجة

المبادرة

القدرة على التفكير بشكل مستقل، وتحديد الفرص، والتفكير بشكل إبداعي، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند الضرورة دون الحاجة الى توجيه.

التكيف

القدرة على التكيف بسهولة مع الاوضاع المستجدة والظروف المتغيرة في الحياة والعمل وتغيير الممارسات كلما تطلب ذلك.

إجادة القراءة والكتابة (المعرفة)

القدرة على الفهم والتحلي بالثقة والمهارات اللازمة للتعامل مع الآخرين باستخدام لغة صحيحة وسليمة لتحديد المطلوب وتفسيره والتواصل بشكل فعال شفهياً وكتابياً.

التخطيط والتنظيم

القدرة على تخطيط وتنظيم المهام من أجل تلبية المتطلبات في الوقت المحدد.

مهارات التحليل

القدرة على جمع البيانات وتنظيمها وعرضها بشكل مرئي وإستيعابها باستخدام مجموعة من الأدوات وتوظيف مجموعة من المهارات

التفكير الناقد

القدرة على التحليل والتفسير والتقييم والاستنتاج والشرح والتفكير الذاتي في إطار اتخاذ الاحكام المبنية على أدلة، وبناءاً على تفكير مستقل بتسلسل منطقي.

المعرفة الرقمية

القدرة على إيجاد ، وتقييم، وتحليل، واستخدام، ومشاركة المحتوى ، باستخدام الأجهزة الرقمية، وتطبيقات البرمجيات وإستكشاف المشاكل الشائعة وحلها.

الحساب

القدرة على فهم الارقام والتعامل معها بثقة ومهارة باستخدام المهارات الحسابية لمعالجة وتفسير ونقل المعلومات بهدف المساعدة في فهم وتنبؤ وحل المشكلات.

حل المشكلات

القدرة على تحديد وتقييم المشاكل والاستفادة من الموارد المتاحة لتقييم واستنتاج الحلول المحتملة في النواحي الشخصية والاجتماعية والعملية.

المهارات الأساسية لكوادر عاملة متطورة

توفر المهارات الأساسيّة أساسًا للتعلّم والتطوير المستمرين، كما تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق النجاح في ظل بيئة عمل ديناميكيّة. وإذ يمضي المهنيون قدمًا في مساراتهم المهنيّة، يزداد التركيز على المستويات المتقدمة من المهارات الأساسيّة والتي تشكّل السمات الرئيسيّة لأي قائد ناجح. وقد حدد فريق عمل القطاع خمس مهارات أساسيّة شاملة مطلوبة في معظم الأدوار الوظيفيّة في هذا القطاع، وهي:

الشكل 7: فجوات المهارات الأساسيّة كما حددها فريق عمل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة
ملاحظة: المهارات الأساسيّة المدرجة أدناه ليست مُرتبة حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

التكيّف	يشير مفهوم القدرة على التكيّف إلى القدرة على تعديل أفعالك ومواءمتها وفقًا للظروف المتغيّرة. ويشكّل الموظفون القادرون على التكيّف أحد الأصول الثمينة في هذا القطاع، إذ تتيح هذه المهارة للأفراد ميزة التغلب على التحديات غير المتوقعة بكفاءة ومواكبة الطلب المتزايد والمتغيّر، الأمر الذي يساهم تعزيز مسيرة نجاحهم الكلي في هذا الميدان.
التواصل	تتبلور مهارة التواصل حول القدرة على الإنصات بفاعلية، وتبادل المعلومات، وتوظيف مهارات التفاوض، واستخدام المهارات الشفهيّة والكتابيّة وغير اللفظيّة بكفاءة. ويتعامل هذا القطاع مع أطراف من شتّى القطاعات والأقاليم الجغرافيّة، كما يتعامل في كثير من الأحيان مع معلومات مهمة يكون فيها عامل الوقت حاسمًا وتتطلب درجات عالية من براعة التواصل لضمان تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء.
التفكير النقدي	يشمل التفكير النقدي القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة استنادًا إلى عمليات تفكير مستقلة ومنطقيّة. وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة، ينطوي العديد من الأدوار الوظيفيّة على التعامل مع البيانات واتباع تسلسل منطقي للوصول إلى حلول عمليّة. وعليه، تثمّن جهات العمل القدرة على التفكير النقدي بذهن صافٍ، إذ يتيح للأفراد ميزة التغلب على التحديات المعقدة.
التعاطف	تشمل مهارة التعاطف القدرة على إظهار سمات الذكاء العاطفي، ويرتفع الطلب على هذه المهارة نظرًا لطبيعة القطاع الديناميكيّة ومتطلبات العمل على مدار الساعة. فمن خلال توطيد علاقة متينة بين الأفراد والفرق المختلفة، يتم خلق كوادر عاملة تتسم بالاتساق والتناغم والمرونة والقدرة على الصمود وأفضل استعدادًا للتعامل مع متطلبات المهام المختلفة في شتّى مجالات النقل والخدمات اللوجستيّة.
حل المشكلات	تنطوي مهارة حل المشكلات على القدرة على تحديد المشكلات وتقييمها وحلها مع الاستفادة من الموارد المتاحة في الوقت ذاته. وهي من المهارات المهمة اللازمة للعديد من الأدوار الوظيفيّة في القطاع، وهو ما يعكس الحاجة إلى موظفين قادرين على التكيّف لحل المشكلات بكفاءة.

المهارات الفنية المهمة لكوادر عاملة تتسم بالمرونة

بناءً على الأفكار والرؤى التي وردت في الأقسام السابقة من هذا التقرير، بات من الواضح أن هناك طلب على مهارات فنيّة محددة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة، لتعزيز النمو والمواءمة مع استراتيجيات القطاع. ومن شأن فهم هذه المجالات الرئيسيّة بشكل أعمق إرشاد المهنيين في مساعيهم لمواءمة خبراتهم مع المشهد المتطوّر للقطاع. وقد تبدو بعض المهارات غير مطلوبة أو مهمة لكل الوظائف، وعليه حدد فريق عمل القطاع عددًا من المهارات الفنيّة المطلوبة والتي يصعب العثور عليها حاليًا عند توظيف الأفراد. ولا شك أن المهنيين الذين يتحلون بهذه المهارات الفنيّة قادرون على المساهمة بشكل أكبر في مسيرة تطوّر القطاع ودعم الأهداف الشاملة لقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة في مملكة البحرين.

الشكل 8: فجوات المهارات الفنيّة كما حددها فريق عمل القطاع
ملاحظة: تم ترتيب المهارات الفنيّة أدناه أبجديًا وليس حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

الإلمام بمبادئ الصحة والسلامة والبيئة
في ظل تزايد اهتمام قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة بالممارسات المستدامة، أصبح الإلمام بمبادئ الصحة والسلامة والبيئة مهمًا للغاية. إذ بات للمهنيين ذوي الخبرة في هذا المجال دور حاسم في ضمان الالتزام باللوائح البيئيّة وإرساء بيئات عمل آمنة.

تحليل وإدارة البيانات الضخمة
في ظل حقبة التحوّل الرقمي، أصبحت القدرة على تحليل وإدارة مجموعات البيانات الضخمة مهمة للغاية لتمكين المهنيين من استنباط الرؤى وتحسين العمليات اللوجستيّة والمساهمة في إدارة أنشطة النقل بشكل أكثر ذكاء.

التسويق الرقمي
يخدم التسويق الرقمي الهدف الأساسي المعني بالاستفادة من القنوات الإلكترونيّة على شبكة الإنترنت والتقنيات الحديثة للوصول إلى الجمهور المستهدف وتعزيز الوعي بالعلامة التجاريّة وتحقيق أهداف الأعمال. فمن خلال توظيف الأساليب المختلفة مثل الإعلان على شبكات التواصل الاجتماعي والتسويق بالمحتوى وتحسين محركات البحث، تسعى المؤسسات إلى إنشاء قاعدة من العملاء المحتملين، وزيادة حركة زوار المواقع الإلكترونيّة الخاصة بها، والتعامل مع العملاء بشكل مباشر. وعليه، يزداد استخدام التسويق الرقمي في على مستوى القطاع لتنشيط الأعمال.

الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي
يزداد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في القطاع يومًا بعد آخر، وعليه فقد ارتفع طلب جهات العمل على الموظفين القادرين على التعامل مع هذه التقنيات. إذ تعتبر هذه المهارات ضرورية للأدوار الوظيفيّة التي تركز على الصيانة التنبؤيّة وتحسين العمليات وتطوير الحلول اللوجستيّة الذكية.

البرامج والمبادرات التدريبية

توفر منظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين حزمة من البرامج للأفراد الراغبين في بدء مسارات مهنيّة في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة والتخصص فيه. وتتنوع هذه البرامج بين الدرجات الجامعيّة والاعتمادات والدورات التدريبيّة، وتغطي مختلف جوانب القطاع، بما في ذلك المواضيع ذات الصلة بالطيران والملاحة البحريّة وإدارة سلسلة الإمداد.

دعا فريق عمل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة إلى تعزيز المواءمة والتفاعل المستمر بين المؤسسات التعليميّة والتدريبيّة وجهات العمل في القطاع، وهو ما يعد أمرًا ضروريًا لتيسير عملية تقييم البرامج التعليميّة والتدريبيّة وتطويرها من أجل تلبية المتطلبات المحددة للقطاع بفاعلية. ومن ثم سيضمن هذا الاستباقي الحفاظ على تنافسية الكوادر العاملة وإعدادها لمواكبة الطلب المستقبلي في القطاع.

من جهة أخرى، يمكن للأفراد وجهات العمل الاستفادة من البرامج والمبادرات العديدة التي يوفرها صندوق العمل (تمكين)، والتي يحرص من خلالها على تنمية المهارات وبناء القدرات للأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء، وذلك بهدف تلبية متطلبات السوق العالميّة دائمة التطوّر والتغيّر. وتوفر تمكين مجموعة واسعة من البرامج التي تساعد على سد فجوات المهارات وتعزيز ثقافة التعلّم والتكيّف المستمرين. كما توفر الدعم عبر مجموعة من البرامج ذات الصلة بقطاع النقل والخدمات اللوجستيّة، والتي تساهم في تحفيز التطوّر الوظيفي للأفراد، فضلًا عن تعزيز تنافسية الاقتصاد البحريني وضمان استدامته بشكل عام.

البرامج الأكاديمية في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة

على المستوى الجامعي، يمكن للطلبة المحتملين اختيار برامج البكالوريوس في إدارة اللوجستيات وسلاسل الإمداد الدوليّة. إذ توفر لهم هذه البرامج معرفة متعمقة بديناميات سلاسل الإمداد، بما في ذلك التصميم وإدارة العمليات ودمج النُظم ضمن التخطيط اللوجستي. أما هؤلاء الراغبين في اكتساب مستوى متقدم من المعرفة، تمتد برامج الدرجات العليا لتشمل التجارة الدوليّة والاستراتيجيّة، والتي توفر رؤى متعمقة للجوانب الاستراتيجيّة للتجارة العالميّة وإدارة اللوجستيات.

علاوة على ذلك، تتوافر برامج بكالوريوس ودراسات عليا متخصصة في النقل الذكي والنُظم اللوجستيّة والأمن السيبراني ونُظم الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي والحوسبة السحابيّة وتحليل البيانات الضخمة والبيئة والتنمية المستدامة، والتي تلبي حاجة القطاع لمهنيين يتمتعون بالمهارة في مجالات تأمين البنى التحتيّة الرقميّة وتحليل مجموعات البيانات الضخمة من أجل تحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتعزيز مستوى فهم الممارسات المستدامة.

برامج الدبلوم والتدريب المهني

بخلاف البرامج الأكاديمية، تقدم برامج الدبلوم والتدريب المهني تعليمًا متخصصًا ومبسّطًا للطامحين إلى دخول قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة عبر إتقان مجموعة مُركّزة من المهارات العمليّة. ويشكّل هذا المسار نقطة انطلاق ممتازة تساعد على الالتحاق بالكوادر العاملة بشكل أسرع مع التحلّي بقاعدة معرفيّة متينة في المجال المختار. كما يتيح هذا المسار مزيدًا من المرونة، إذ يمكن للأفراد الاستجابة للتغييرات التي يشهدها القطاع من خلال اكتساب قدرات جديدة حسب الحاجة.

فيما يتعلق بالمهنيين الراغبين في الانضمام إلى مجال الطيران، تتوافر برامج تدريبيّة لتأهيل الطيّارين والتدريب على طرازات الطائرات المختلفة، والتدريب على عمليات طواقم الطائرات، ومراقبة الحركة الجويّة، وهندسة الطائرات، وأمن الطيران. وقد صُممت هذه البرامج لتلبي معايير السلامة واشتراطات الكفاءة التشغيليّة في قطاع الطيران، كما أنها معتمدة من جهات الاعتماد الدوليّة مثل وكالة سلامة الطيران الأوروبيّة (EASA) والاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا). أما الدورات الأخرى، مثل عمليات المطارات ومناولة الشحنات، فتوفر للأفراد التدريب العملي والمعرفة اللازمين لإدارة عمليات المطار.

من جهة أخرى، يوفر العديد من برامج التدريب على الملاحة البحريّة المعارف المتخصصة لقيادة السفن والملاحة الساحليّة وعمليات البحث والإنقاذ وأمن مرافق الموانئ للأفراد الراغبين في بدء مسارات مهنيّة في مجال النقل االبحري والحصول على التراخيص ذات الصلة. وتشكّل هذه الدورات عاملًا بالغ الأهمية لضمان تشغيل عمليات النقل البحري بأمان وفاعلية والحفاظ على أمن الموانئ والبنى التحتيّة ذات الصلة.

توفر معاهد التدريب كذلك مجموعة من الدورات التدريبيّة في مجالات الصحة والسلامة وإدارة الجودة، وعلى رأسها الشهادات الرائدة المعترف بها عالميًا المعتمدة والممنوحة من المجلس الوطني البريطاني لاختبارات السلامة والصحة المهنيتين (NEBOSH) وهيئة هايفيلد المانحة لشهادات الامتثال (HABC) ومجلس التقييم والشهادات المهنيّة (PECB). فعلى سبيل المثال، توفر دورات (NEBOSH) و(HABC) المعتمدة العديد من مستويات التدريب في مجال الصحة والسلامة في مكان العمل، والسلامة من الحرائق، والتوعية البيئيّة، وسلامة الغذاء ضمن خدمات التموين، والتي تدعم جميعها تنمية مهارات المهنيين العاملين في أدوار الصحة والسلامة والبيئة، بما في ذلك مسؤولو الصحة والسلامة والبيئة، ومختصو الصحة والسلامة والبيئة. من جهة أخرى، تشتهر شهادات أيزو ومعايير سيغما الستة (مستوى الحزام الأخضر) من مجلس التقييم والشهادات المهنيّة (PECB) بما توفره من خبرات في مجالات ضمان الجودة ومراقبة الجودة، والتي تعتبر ركيزة مهمة لإرساء بيئات آمنة ومستدامة على مستوى المرافق والعمليات في قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة.

صندوق العمل (تمكين):
برامج دعم التوظيف

البرنامج الوطني للتوظيف	يقدم هذا البرنامج الفرصة للمؤسسات لتوظيف الكوادر البحرينية في القطاع الخاص من خلال دعم الأجور لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. حيث يساهم ذلك في تسهيل دخول الخريجين والباحثين عن عمل البحرينيين إلى سوق العمل، بالإضافة لمساعدة المؤسسات في الحصول على الكفاءات التي تحتاجها لرفع إنتاجيتها وتحقيق النجاح.
برنامج تدريب الباحثين عن عمل	يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل الذين يتم ترشيحهم من قبل وزارة العمل الحصول على التدريب وبالتالي زيادة تنافسيتهم وتسهيل دخولهم لسوق العمل.
برنامج التدريب والتوظيف	يقدم هذا البرنامج الدعم التدريبي للباحثين عن عمل لاكتساب المهارات والمتطلبات الأساسية لسوق العمل وخلق فرص عمل مستدامة للكوادر البحرينية من خلال ربط متطلبات القطاع الخاص مع الكفاءات المتوفرة.
برنامج التدريب على رأس العمل	يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل لاكتساب الخبرة العملية وبناء المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل، كما يتضمن البرنامج مسار مخصص للمحامين ممن تنطبق عليهم الشروط لتقديم دعم يتناسب مع احتياجات هذا المجال.
برنامج التلمذة المهنية	يقدم هذا البرنامج بالتعاون مع معاهد التدريب الأكاديمي والمهني، المساعدة للمؤسسات لتوظيف البحرينيين كمتدربين ومنحهم فرصة الحصول على المهارات المهنية المطلوبة في مجالات متعددة مثل الكهرباء، واللحام، والسباكة، بالإضافة إلى التخصص في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني وغيرها من الوظائف المستقبلية.

صندوق العمل (تمكين):
برامج دعم التطوّر الوظيفي

برنامج زيادة الأجور	يقدم هذا البرنامج الفرصة للحصول على دعم زيادة الأجور للموظفين الحاليين العاملين في المؤسسة وبالتالي يساهم في دعم التطور الوظيفي للبحرينيين العاملين في القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات على زيادة أجور موظفيها الحاليين بهدف تحفيزهم والاحتفاظ بهم. وكجزء من التزام تمكين بدعم هذا التقدم، يتم تشجيع المؤسسات على توظيف مواهب جديدة بأجور أعلى من خلال تغطية الفرق بالكامل بين الأجور الجديدة والسابقة.
برنامج توظيف القيادات	يقدم هذا البرنامج إلى تمكين الكوادر البحرينية من التقدم مهنياً من خلال تقديم دعم الأجور أو زيادة الأجور للمؤسسات كحافز لتوظيف البحرينيين في وظائف تنفيذية في القطاع الخاص.
برنامج دعم التدريب للمؤسسات	يقدم هذا البرنامج الدعم للمؤسسات من خلال تغطية تكاليف التدريب لتطوير مهارات مواردها البشرية بهدف تحسين كفاءاتها وبالتالي يساعد المؤسسات في زيادة إنتاجيتها وتحقيق النمو وزيادة التنافسية والاحتفاظ بالموظفين من ذوي الكفاءة.
برنامج الشهادات الاحترافية	يقدم هذا البرنامج للأفراد الفرصة لصقل مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم من خلال الحصول على شهادات احترافية معتمدة دولياً ضمن مجال خبرتهم.
برنامج التدريب العملي العالمي	يقدم هذا البرنامج الفرصة لتعزيز مهارات الكوادر الوطنية وتسريع تطورهم المهني من خلال دعم التوظيف وفرص العمل العالمية وذلك عبر إقامة الروابط مع الشركات العالمية المرموقة.

ملاحظة: المعلومات الواردة أعلاه تتعلق بالبرامج المتاحة في العام 2023. ونظرًا للطبيعة الديناميكية لهذه المبادرات، قد تطرأ بعض التغييرات على أسماء البرامج أو طبيعتها في السنوات اللاحقة.

الاستنتاجات الرئيسية

يشـهد القطاع نمـوًا سـريع الوتيرة ويطـرح فرصًا كبيرة للكـوادر البحرينيّـة الماهرة.

يوظف قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة أكثر من 38 ألف فرد، وشهد نموًا نسبته 7% في الأعوام الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو مستقبلًا. وفي إطار استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستيّة في المملكة، يُتوقع أن تزداد فرص العمل المتاحة للبحرينيين في السنوات القادمة، لا سيّما في الأدوار الوظيفيّة التي تتطلب التحلّي بمهارات متنوعة كالأدوار الفنيّة والإداريّة والقياديّة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي مشاريع البنى التحتيّة المزمع تطويرها إلى ظهور قطاعات فرعيّة جديدة، ومن ثم توسعة قاعدة الكوادر العاملة بشكل أكبر.

ينبغي تنفيـذ برامج التلمـذة المهنيّـة والتوظيف علـى مسـتوى القطاع بأكملـه، مـع التركيز على الوظائف التي يصعب شـغلها فـي المقام الأول.

أشار فريق عمل القطاع إلى حاجة العديد من الموظفين الجدد إلى مزيد من الخبرة العمليّة عند دخولهم القطاع. في بعض الحالات، قد تشكّل التصوّرات السلبيّة عن طبيعة أدوار وظيفيّة معينة تحديات لكل من الموظفين وجهات العمل على حدٍ سواء، مما يزيد من صعوبة شغل هذه المناصب. وعليه، تتطلب معضلة عدم التوافق بين المهارات والخبرات هذه مزيدًا من الوقت والاستثمار من كلا الطرفين. ومن ثم فإن تعزيز برامج التلمذة المهنيّة والتوظيف، بالتنسيق مع الجامعات وجهات العمل، سيساعد على تيسير التطبيق العملي وتطوير المهارات والمعرفة، كما سيتيح لجهات العمل ميزة استقطاب الطلبة وحثهم على العمل بالقطاع، مع توفير التدريب العملي اللازم للتوظيف الدائم في الوقت ذاته.

التعلّـم المسـتمر وتنميـة المهـارات، لا سـيّما المهارات الرقميّـة، مهم للغايـة لتحقيق التقدُّم الوظيفـي.

تواصل التقنيات المتطوّرة إحداث تغييرات نوعيّة في القطاع، كما تحفّز عملية التحوّل الإيجابي وتساهم في الحد من أوجه القصور التشغيلي والتخلص من المهام المكررة والزائدة عن الحاجة. ولا شك أن المركبات الكهربائيّة والمركبات ذاتية القيادة، المرتقبة بشدة، ستساهم في إعادة تشكيل معالم أنشطة التنقل. كذلك اجتاحت موجة الذكاء الاصطناعي جميع الصناعات بشكل غير مسبوق، إذ يتم استخدامه في العمليات اللوجستيّة لتحسين المسارات والتخطيط، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستويات رضا العملاء إلى حدٍ كبير. وعليه، لا بد أن تستثمر المؤسسات في التدريب والتطوير للحفاظ على قدرتها على المنافسة، كما يجب أن يتبنّى الأفراد ثقافة التعلّم المستمر لإضافة مزيد من القيمة إلى خبراتهم ومواصلة إحراز التقدّم المهني.

المهـارات المطلوبـة للتميّـز فـي مجـال النقـل والخدمات اللوجسـتيّة لا تقتصر على هـذا القطاع فحسب، لذا يسهل اسـتيعاب الموظفين الراغبين فـي الانتقال من قطاعـات أخرى إلى هـذا القطاع.

يتميّز قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة باتساع نطاق أنشطته، إذ يشمل العديد من المهام المتنوعة التي تتداخل مع جميع القطاعات الرئيسيّة. ومعظم المهارات المهمة المطلوبة للتميّز لا تقتصر على هذا القطاع ويمكن نقلها بسهولة من القطاعات الأخرى. وتبحث المؤسسات العاملة بالقطاع عن المهنيين الذين يتحلون بمجموعة مهارات متنوعة، منها الأساسيّة (التكيّف والتواصل وغيرها) والفنيّة (مثل الإلمام بمبادئ الصحة والسلامة والبيئة) على حدٍ سواء، والتي نجدها في القطاعات الأخرى مثل الطاقة والصناعات التحويلية. كذلك فإن الخبرات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات من شأنها توسيع نطاق الفرص المهنيّة، كما تتيح للمهنيين ميزة الوصول إلى أقصى آفاق إمكانياتهم.

لم تعـد السـرعة والسـلامة العاملين الرئيسـيين الوحيديـن المطلوبين فـي قطاع النقـل والخدمات اللوجسـتيّة، بـل بات المسـتهلكون الآن يطالبـون بتطبيق ممارسـات النقل المسـتدام.

بخلاف المقاييس التقليديّة المستخدمة عادةً في تقييم خيارات النقل، بات المستهلكون حاليًا أكثر اهتمامًا بكيفية تنقلهم وكيفية وصول المنتج إلى عتبات ديارهم. إذ ازداد وعيهم البيئي وأصبحوا يفضلون اختيار أنماط النقل المستدامة للتغلب على تحديات تغيّر المناخ. وعليه، تبحث المؤسسات حاليًا عن سبل للموازنة بين الكفاءة والتكلفة والحاجة لخفض أثرها الكربوني، مع الحفاظ على تنافسيتها فيما يتعلق بالأسعار في الوقت ذاته. وسعيًا لتحقيق ذلك، تبحث المؤسسات في المقام الأول عن الابتكار والخبرات التكنولوجية بغية ترشيد استهلاك الوقود والوفاء بالمتطلبات التنظيميّة والبقاء في صدارة السوق.

شكر وتقدير

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمؤسسات والشركاء التالية أسماؤهم لدعمهم وإسهاماتهم القيّمة في إعداد تقرير مهارات قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة والتحقق من صحة المعلومات والبيانات الواردة به:

- أرامكس
- أطلس للشحن
- إي بي إم تيرمينالز
- بارسل للتوصيل
- بوليتكنك البحرين
- ترافكو اللوجستيّة
- جامعة البحرين
- شركة البحرين للنقل العام
- الشركة العربيّة لبناء وإصلاح السفن (أسري)
- شركة خدمات مطار البحرين
- شركة طيران الخليج
- شركة مطار البحرين
- المؤيد شينكر
- مجموعة بي أم أم آي
- ميرسك كانو
- نقليات الصادق
- يوسف بن أحمد كانو
- يونيفرسال إنتربرايسز

مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
المهارات الأساسية	مزيج من المهارات الأساسية المطلوبة ليكون الفرد على أهبة الاستعداد للحياة والعمل في سياق الاقتصاد العالمي
الرقمنة	استخدام التقنيات الرقمية والمعلومات الرقمية والبيانات لإحداث تغيير في الأعمال التجارية وتعزيز الكفاءات واغتنام الفرص
الوظائف الناشئة	وظيفة أو مهنة يعمل فيها أعداد صغيرة حاليًا، ولكن من المتوقع أن تشهد نموًا في المستقبل
الوظيفة	وظيفة مدفوعة الأجر يشغلها فرد ما
المجموعة الوظيفية	مجموعة من الوظائف أو المناصب التي تنطوي على العمل في المهنة الوظيفية نفسها وتتشارك المعرفة الأساسية ذات الصلة والاشتراطات الأساسية. ويقوم هيكل المجموعة الوظيفية على الوظيفة بدلًا من الهيكل التنظيمي
الدور الوظيفي	مجموعة محددة من المسؤوليات والواجبات المسندة إلى موظف داخل المؤسسة
المعايير المهنية الوطنية	مجموعة من المهارات والمعرفة ومعايير الأداء المطلوبة لأدوار الوظيفية الرئيسية في القطاع. تقدم المعايير المهنية الوطنية إطارًا موحّدًا لتحديد المهارات والكفاءات، مما يضمن أن جميع الأفراد في نفس القطاع أو المهنة يلبون الحد الأدنى من المعايير المحددة من قبل القطاع
تقرير مهارات القطاع	تقرير موجز يقدم لمحة عامة عن قطاع معين من خلال تحديد اتجاهاته، وتقديم بيانات حول الاقتصاد الكلي، وتحديد الأدوار الوظيفية الحالية والمستقبلية وفجوات المهارات المرتبطة بها وتقديم توصيات للمستقبل
إطار المهارات	يوفر معلومات مثل معلومات القطاع الرئيسية والمهن والأدوار الوظيفية والمهارات الحالية والناشئة المطلوبة لتأدية الأدوار في القطاع المعني
فجوة المهارات	الفرق بين المهارات المحددة (الأساسية والفنية) التي تتوقع المؤسسات أن يتمتع بها العاملون لديها والمهارات الفعلية التي يمتلكها أولئك العاملون
عدم توافق المهارات	مصطلح شامل يستخدم لوصف مختلف حالات غياب التوازن في المهارات، مثل نقص المهارات: حيث يتجاوز الطلب على نوع معين من المهارات المعروض من هذه المهارات لدى الكوادر العاملة؛ وفائض المهارات: حيث يتجاوز المعروض من الكوادر العاملة التي تتمتع بنوع معين من المهارات الطلب في سوق العمل؛ وزيادة المهارات: عندما يكون لدى الكوادر العاملة مهارات أكثر مما هو مطلوب لأداء وظيفة على النحو المناسب؛ وعجز المهارات: عندما تتمتع الكوادر العاملة بمهارات أقل مما هو مطلوب لأداء وظيفة على نحو مناسب
مشاركة الأطراف المعنية	هي قيام المؤسسات بإشراك جهات أخرى قد تتأثر بالقرارات التي تتخذها أو يمكنهم التأثير على قراراتها وتنفيذها
المهارات الفنية	المعرفة المتخصصة والخبرات المطلوبة لأداء مهام محددة واستخدام أدوات وبرامج محددة مرتبطة بدور وظيفي معين